الموقف الرسمي في العراق تجاه الأزمة اللبنانية عام ١٩٤٣
في ضوء وثائق البلاط الملكي غير المنشورة ومحاضر مجلس النواب العراقي "دراسة وثائقية تحليلية"

ا.م.د حيدر غانم عبد الحسن
كلية اللغات / جامعة الكوفة

The Iraqi government's official attitude towards the Lebanese crisis in 1943 In light of unpublished royal court documents and Iraqi Council of Representatives "minutes, the "Analytical Documentary Study

Assist pro D Haidar Ghanem Abdul hassan
Language Faculty of Kufa
Hayder.abdhassan@uokufa.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على (موقف الحكومة العراقية من الأزمة اللبنانية) ، ذلك الموقف الذي اظهر وبرعاية البلاط الملكي فاعلية دور الهيئات الدبلوماسية العراقية في (بيروت) والعواصم العربية والعالمية ، لاسيما وانه لم يقتصر على ادانة اعتداء السلطات العسكرية في الفرنسية في لبنان على مكاسب الشعب اللبناني ، بل تقدم بمبادرات عدة لحل الأزمة بما تسمح به ظروف السياسة العالمية ، وجاء في ثنايا هذا البحث ايضاً متابعة وتحليل (موقف المجلس النيابي العراقي من تلك الأزمة) باستعراض مذاكرات أعضاء المجلس النيابي العراقي حول الأزمة ومقترحاتهم وافكارهم ، والتي عبروا فيها عن ادانتهم وشجبهم لتلك الانتهاكات التي وقعت بحق الشعب اللبناني بغض النظر عن توجههم السياسي.

الكلمات المفتاحية(بشارة الخوري ، رياض الصلح ، بشامون ، المندوبية الفرنسية ، المفوضية العراقية في (بيروت) ، الأمير زيد).

.....

Abstract

This paper aims to highlight on (The Iraqi government's official attitude towards the Lebanese crisis). Under the auspices of the Royal Court, that attitude demonstrated the effectiveness of Iraqi diplomatic entities in (Beirut) and Arab and international capitals. Especially since he did not limit himself to opposing the French military authorities' assault in Lebanon against the victories of the Lebanese people. Rather, he proposed many suggestions to resolve the problem, as authorised by world political conditions. In the folds of this research, there was also a follow-up and analysis (the attitude of the Iraqi Parliament on that crisis) in by reviewing the memoirs of the members of the Iraqi Parliament about the crisis, their proposals and ideas, in which they expressed their condemnation and denunciation of those violations that occurred against the Lebanese people, regardless of their political orientation.

Keywords: Beshara El Khoury, Riad El Solh, Bshamoun, French Delegation, Iraqi Commission in (Beirut), Prince Zaid .

المقدمة

أهتم الباحثين من الاكاديميين وغير الاكاديميين بدراسة تأريخ لبنان والعلاقات العراقية –اللبنانية وقدموا نتاجاً علمياً زاخراً ، ومع أهمية ما كتب في هذا الاختصاص الدقيق تبقى هناك جوانب أخرى مهمة بحاجة للبحث والتحليل وفق قواعد منهج

الموقف الرسمي في العراق تجاه الأزمة اللبنانية عام ١٩٤٣

في ضوء وثائق البلاط الملكي غير المنشورة ومحاضر مجلس النواب العراقي "دراسة وثائقية تحليلية"

ا.م.د حيدر غانم عبد الحسن

البحث التأريخي ، ومنها الموقف الرسمي في العراق مما شهدته الجمهورية اللبنانية من حوادث عام ١٩٤٣ ، ذلك الموقف الذي يستدعي رصد تفاعل الحكومة العراقية برعاية البلاط الملكي مع تلك الحوادث ، وتسليط الضوء على مواقف أعضاء المجلس النيابي العراقي وايضاح اطروحاتهم تجاه تلك الحوادث التي عرفت بـ **(الأزمة اللبنانية)** كونها تعبر عن موقف الشعب العراقي الرسمي بوصفهم ممثليه .

رافق ذلك دوافع عدة لاختيار هذا الموضوع ، تمثلت في الحرص على تقديم إجابات لتساؤلاتٍ عدة فرضها اختيار هذا الموضوع ولعل أهمها ، ماذا رامت الأدبيات التأريخية من مصطلح الأزمة اللبنانية ، وما أسبابها ، وهل كان هناك بالفعل موقف رسمياً للعراق تجسد بموقف الحكومة العراقية والبلاط الملكي من تطورات الأزمة اللبنانية ، وما مبعث هذا الموقف ان وجد ، وما طبيعته وهل تمخض بفرض وجوده عن نتائج ملموسة أسهمت في تغيير ذلك الواقع ، ولما كان مجلس النواب يمثل منبر الأمة العراقية التي تمتلك شعوراً عالياً تجاه القضايا العربية فهل كان لنوابه موقف من تلك الحوادث بوصفها واحدة من اهم القضايا العربية ، وهل استطاعوا من خلالها ان يبرهنوا على صحة تمثيلهم للشعب العراقي بمتابعته للتطورات السياسية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية ، وهل اثمرت مداخلات المجلس في أتخاذ توصيات وقرارات تتعلق بتلك الحوادث ، وما حجمها بفرض وجودها .

مثلت تلك التساؤلات إشكالية حقيقية اجتهد الباحث كثيراً لالتماس الإجابات الموضوعية لها لاسيما وان متابعة الموقف الرسمي في العراق تجاه تلك الحوادث استدعى منا كذلك تسليط الضوء على موقف القوى السياسية والجماهير اللبنانية منها ، وكشف النقاب أيضاً عن موقف القوى العربية والإقليمية والعالمية من تلك الأزمة ، بهدف تقييم موقف العراق من حوادثها بشكل موضوعي.

وسعياً منا لإعداد دراسة متخصصة تهدف الى إيضاح الموقف الرسمي في العراق إزاء حوادث لبنان عام ١٩٤٣ ، والتي ثبت من خلال ما صرحت به الوثائق الرسمية غير المنشورة ان الأزمة اللبنانية كانت أهمها والتي اقتصر تاريخ وقوعها ونهايتها بانتصار القوى الوطنية والعودة الى حكومتها الشرعية على (١١) يوم من عام ١٩٤٣، لذا حدد الاطار الزمني لمشروع بحثنا بعام ١٩٤٣ فقط .

وحرصاً منا على التماس إجابات موضوعية وتقديم مصاديق بعيدة عن الاهواء والتأويل بقصد بلوغ الحقيقية التي ينشدها كل مهتم بشأن الدراسات التأريخية تم الاعتماد أولاً على الوثائق العراقية غير المنشورة ، اذ جرت عملية تحرٍ طويلة لوثائق البلاط الملكي العراقي للبحث في موقف العراق من تلك الأزمة عام ١٩٤٣، واحصيت أكثر من (٧٠) وثيقة غير منشورة تابعت مجريات الحوادث في لبنان ممثلةً بتقارير الهيئات الدبلوماسية العراقية في لبنان وغيرها من العواصم العربية والعالمية عن واقع الأزمة وحراك الحكومة العراقية لحلها ، فضلاً عن مذكرات شجب واستنكار العراق لاستمرار تعدي السلطات العسكرية الفرنسية على حقوق لبنان الدستورية ، ولإعطاء صورة واضحة معبرة عن الموقف الرسمي في العراق بشكلٍ وافٍ أعتمد ايضاً على محاضر مجلس النواب العراقي بوصفها سجلاً حياً حفظ مواقف مهمة للنخبة السياسية العراقية عبرت عن وعيهم السياسي وشعورهم الوطني تجاه قضايا اشقائهم العرب بغض النظر عن الانتماء السياسي والقومي ، وجرى أخيراً الاستعانة بمجموعة من كتب المعاجم للاستزادة بالمعلومات عن بعض الشخصيات والحوادث التي ذكرت.

تألف البحث من هذه المقدمة وخلاصة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من محورين اختص الأول بتسليط الضوء على (موقف الحكومة العراقية والبلاط الملكي من الأزمة اللبنانية) ، ذلك الموقف الذي اظهر برعاية البلاط الملكي فاعلية دور الهيئات الدبلوماسية العراقية في (بيروت) والعواصم العربية والعالمية ، لاسيما وانه لم يقتصر على ادانة اعتداء السلطات العسكرية في المندوبية الفرنسية في لبنان على مكاسب الشعب اللبناني ، بل تقدم بمبادراتٍ عدة لحل الأزمة بما تسمح به ظروف السياسة العالمية ، وجاء في ثنايا هذا المحور ايضاً استعراض لموقف القوى السياسية والشعب اللبناني الذي اختار طريق الكفاح المسلح لاسترداد حقوقه ، فضلاً عن متابعة الموقف العربي والعالمي من أحداث تلك الأزمة.

واختص المحور الآخر بمتابعة وتحليل (موقف المجلس النيابي العراقي من تلك الأزمة) باستعراض مذاكرات أعضاء المجلس النيابي العراقي حول الأزمة ومقترحاتهم وافكارهم ، والتي عبروا فيها عن ادانتهم وشجبهم للانتهاكات التي وقعت بحق الشعب اللبناني بغض النظر عن توجههم السياسي ، والتي اثبتوا من خلالها صدق تمثيلهم للشعب العراقي وأمانتهم على الادلاء بموقفه من قضايا حركات التحرر العربي .

والله تعالى ولي التوفيق. الباحث

موقف الحكومة العراقية والبلاط الملكي من الأزمة اللبنانية :

حفظ التأريخ المعاصر مواقف عدة عبرت عن تضامن العراق مع قضايا الدول العربية ، اذ حرصت الدولة العراقية ابان العهد الملكي على مد جسور التواصل مع جميع تلك الدول والانفتاح عليها ومد يد العون والمساندة لها ، وزخر منهاج الوزرات العراقية خلال تلك الحقبة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه الدول العربية بالتعهدات الحكومية بالعمل على بناء علاقات وطيدة مع تلك الدول وعدم التواني عن مساندة كفاحها في سبيل تقرير مصيرها واستكمال استقلالها[١] ، ومن تلك الدول كانت الجمهورية اللبنانية التي شهدت عام ١٩٤٣ حدثاً سياسياً خطراً أمتدَ صداه الى معظم الدول العربية والإقليمية بل والعالمية ، وهنا سنعمد الى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات العراقية – اللبنانية وذلك لأهميتها في ايضاح وتعليل موقف العراق الرسمي من التطورات السياسية التي شهدتها لبنان عام ١٩٤٣ .

حمل موقف العراق أعلاه تجاه الدول العربية وزارة نوري السعيد[٢] السابعة[٣] (٨ تشرين الأول ١٩٤٢–١٩٤٣/١٢/٢٥) على الاعتراف باستقلال الجمهورية اللبنانية ، لاسيما بعد ان أوجز وكيل وزير الخارجية تحسين العسكري[٤] في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ الأحد العاشر من تشرين الأول ١٩٤٣ أهم التطورات السياسية التي شهدتها البلاد عام ١٩٤٣ بهدف استحصال الموافقة على قرار الاعتراف باستقلالها[٥].

وقرر مجلس الوزراء العراقي بناءً على قناعته (بالمعلومات الشفوية) التي ادلى بها وكيل وزير الخارجية والمشار اليها أعلاه الموافقة على الاعتراف باستقلال لبنان كجمهورية مستقلة ذات حكومة دستورية [٦]، ومن ثم الشروع ببناء علاقات سياسية معها قائمة على اساس التمثيل الدبلوماسي المشترك ، الذي قررت الحكومة العراقية ومن جانبها رفع ذلك التمثيل الدبلوماسي من مستوى "**قنصلية الى مفوضية**" [٧].

عللت المشارب المعرفية للنخبة السياسية الحاكمة في العراق وميولها القومية التي مثلت لبنان مهدها الأول هذا الاتجاه الإيجابي في العلاقات الثنائية بين العراق ولبنان ، لاسيما وان جل تلك النخبة قد أتم تعليمه في مدارس لبنان لتترك ثقافة هذه البلاد اثراً واضحاً في توجهاتهم التي أمست في ضوء ذلك ذات ميول قومية ، فضلاً عن عدم وجود مشاكل عالقة بين البلدين من شأنها عرقلة هذا الاتجاه الودي في العلاقات .

حظيت خطوة الحكومة العراقية المتضمنة الاعتراف باستقلال جمهورية لبنان وإقامة تمثيل سياسي مع حكومة رياض الصلح[٨] بوصفها أول "**حكومة دستورية منتخبة**" على حد إيضاحات وكيل وزير الخارجية العراقي المشار اليها آنفاً ، بتأييد ودعم الحكومة البريطانية ، بل انها قد وجهت الحكومتين العراقية واللبنانية ببذل المزيد من التعاون المشترك وتعزيز أواصر الصداقة بينهما [٩].

يمكننا ان نعزو الدور البريطاني في العلاقات العراقية–اللبنانية على النحو المشار اليه آنفاً لعزم بريطانيا على تعزيز نفوذها في هذه المنطقة التي لما تزل بعد تحت الانتداب الفرنسي ولأجل عدم اثارة فرنسا قررت اللجوء الى حليفتها المملكة العراقية للاضطلاع بهذه المهمة ، لاسيما وان المملكة العراقية كانت وفي ضوء ما تقدم مستعدة لتنفيذ تلك المهمة تعبيراً عن توجهاتها وايفاءً بتعهدات حكوماتها ، وينبغي ان لا يفوتنا ايضاً ان سياسة العراق الخارجية ونتيجةً لحوادث مايس ١٩٤١ وما ترتب عليها من نتائج كانت تحت الوصاية البريطانية .

الموقف الرسمي في العراق تجاه الأزمة اللبنانية عام ١٩٤٣
في ضوء وثائق البلاط الملكي غير المنشورة ومحاضر مجلس النواب العراقي "دراسة وثائقية تحليلية"

ا.م.د حيدر غانم عبد الحسن

أوجبَ التقارب العراقي–اللبناني المشار اليه آنفاً علينا ضرورة معرفة موقف العراق الرسمي حكومةً برعاية البلاط الملكي وكذلك مجلس النواب العراقي الذي يمثل صوت الشعب العراقي رسمياً من التطورات السياسية التي شهدتها لبنان عام ١٩٤٣ في ظل اعترافه باستقلال لبنان وشروعه ببناء علاقات سياسية معها ، وهذا ما سنعمد الى ايضاحه هنا وفقاً لما نطقت به الوثائق العراقية الرسمية غير المنشورة ، اذ قدمت تلك الوثائق معلومات هامة عن موقف العراق مما اصطلح على تسميته **بالأزمة اللبنانية** ، وقبل الخوض في متابعة ذلك الموقف ، لابد لنا أولاً ومن خلال مضامين تلك الوثائق حصراً الوقوف عند المراد بمفهوم الأزمة اللبنانية ومعرفة أسبابها ، ومن ثم متابعة ذلك الموقف وتحليل أسبابه وصولاً الى تقييمه ومعرفة ان كان بمستوى تلك الأزمة أم غير ذلك .

ظهرت بوادر الأزمة اللبنانية نتيجةً لتوتر علاقة الجمهورية اللبنانية مع السلطات الفرنسية في لبنان متمثلةً بـ(المندوبية الفرنسية[١٠]) إثرَ قيام حكومة رياض الصلح بإعداد منهاج وزاري أوجب "**استعمال اللغة العربية فقط في الدوائر الحكومية وتنظيم شؤون الكمارك والاقتصاد مع الحكومة السورية**" ، التي كانت لاتزال تحت سيطرة السلطات الفرنسية وتقدر وارداتها سنوياً حسب بيانات المفوضية العراقية في (بيروت) بـ (١٢٠) مليون ليرة والتي وعدت السلطات الفرنسية بتقديمها الى لبنان حال حصولها على الاستقلال ، كما صرح المنهاج ذاته بـ "**ضرورة اجراء تعديلات دستورية**" (من شأنها تعزيز استقلال البلاد) ، بيد ان المندوبية الفرنسية في لبنان حذرت الحكومة اللبنانية من مغبة تنفيذ هذا المنهاج وطالبتها بالعدول عنه [١١] .

رفضت بدورها الحكومة اللبنانية هذه التحذيرات وأعلنت تمسكها بذلك المنهاج بوصفه أبسط حقوق الدولة المستقلة، واستناداً للمادة (٧٦) من الدستور اللبناني والتي صرحت بـ" **ان المجلس النيابي هو الذي يعدل الدستور بناءً على مرسوم جمهوري** ..." مضت بعرض منهاجها على المجلس النيابي اللبناني الذي أقرهُ بـ"**الأكثرية**"[١٢]، ووافقَ كذلك في جلسته المنعقدة بتأريخ الثامن من تشرين الثاني ١٩٤٣ على التعديلات الدستورية المُعدة من قبل الحكومة باعتراضٍ واحد فقط سُجلْ بأسم النائب اميل ادة[١٣] الذي طالب بعرض تلك التعديلات الدستورية على لجنة قانونية مختصة قبل الشروع بالتصويت عليها [١٤].

من الجدير بالذكر ان معارضة النائب اميل ادة **الوحيدة** في المجلس النيابي اللبناني على التصويت وتقديمه مقترح يقضي بعرض تلك التعديلات على لجنة قانونية مختصة ، لا يمكن لنا ان نفسرها إلا كونها محاولة يائسة منه لمنح السلطات الفرنسية مزيد من الوقت للبحث عن آلية تمكنها من عدم قيام حكومة رياض الصلح بتمرير المنهاج والتعديلات الدستورية المعدة من قبلها بيد ان قناعة الحكومة اللبنانية بكونها حكومة مستقلة دستورية تحظى بمؤازرة القوى السياسية والشارع اللبناني جعلتها لا تلتفت الى تحذيرات السلطات الفرنسية واذرعها في لبنان من عواقب تنفيذ منهاجها وبذلك ضاعت الفرصة من أمامه وأمام السلطات الفرنسية في لبنان في الحيلولة دون الإعلان عن منهاج الحكومة اللبنانية وتشريعه بقانون واجب التنفيذ بعد مصادقته من مجلس النواب.

اتضح لنا في ضوء ما ذكر أعلاه ان المقصود بالأزمة اللبنانية هو محاولة الحكومة اللبنانية المبكرة في استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية وما شهدته من تراجع لقوة فرنسا وتصدعها أمام الالمان ، لتأكيد استقلال لبنان وممارسة حقوقها الدستورية كحكومة مستقلة تمتلك حق تقرير مصيرها وفقاً لما تمتلكه من الصلاحيات الدستورية ، بيد ان تلك المحاولة وعلى الرغم من شرعيتها اثارت فرنسا التي عمدت ولأجل حماية مصالحها الى اتباع شتى السبل كما سيمر بنا للحيلولة دون ممارسة الحكومة اللبنانية لتلك الحقوق، وبعد ان فهمنا المراد بالأزمة التي ظهرت في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ كما سيمر بنا وأسبابها ، لابد لنا الآن من إماطة اللثام عن موقف العراق الرسمي منها.

تنبأ القائم بأعمال المفوضية العراقية في (بيروت) تحسين قدري[١٥] بوقوع تلك الأزمة ، وأوضحَ في تقريره المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ان العلاقات الفرنسية –اللبنانية اخذت تشهد نوعاً من التوتر عبر عن نفسه بتبادل رسائل التهديد بين المندوبية الفرنسية التي نبهت الحكومة اللبنانية الى عواقب المضي بتنفيذ منهاجها وكذلك الحكومة اللبنانية التي حذرت بدورها السلطات الفرنسية من المساس بمكاسبها الدستورية ، لتعمد المندوبية الفرنسية في ظل هذا التوتر الى إلغاء الدعوات المقدمة

لأركان الحكومة اللبنانية لحضور الاستعراض العسكري الفرنسي المقام بمناسبة يوم الهدنة[١٦]،والذي سبق وان قررت الحكومة اللبنانية من جانبها وتعبيراً عن ادانتها لتهديدات المندوبية الفرنسية عدم حضورهِ، وأكد المفوض العراقي في تقريره أيضاً ان مضي الحكومة اللبنانية بتنفيذ منهاجها وإجراء التعديلات الدستورية المشار اليها آنفاً، على الرغم من تحذيرات المندوبية الفرنسية في لبنان ومطالبتها للحكومة اللبنانية بالعدول عنها بات ينذر بخطر قادم[١٧] .

كشف لنا تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) ان الهيئة الدبلوماسية العراقية هناك كانت قائمة بمهامها وغير غافلة عما يجري من حولها من حوادث ، وقدمت معلومات دقيقة عن أسباب الأزمة بعيدة عن التأويلات والفرضيات ، وللتثنية على دورها ينبغي البحث في موقفها من هذا التوتر الذي افصحت عنه ، بمعنى آخر هل اكتفت بإعداد التقارير عن تطورات تلك الأزمة أم كان لها موقف واضح منها .

بينَ القائم بأعمال المفوضية العراقية في (بيروت) لوزارة الخارجية العراقية في سياق متابعته للأزمة اللبنانية ، انه قد تقدم بطلبٍ رسمي للمندوبية الفرنسية في لبنان عرض فيه أداء دور الوسيط لحل الخلاف بين السلطات الفرنسية والحكومة اللبنانية ، إلا ان مسؤولي الشعبة السياسية والهيئة الدبلوماسية في المندوبية الفرنسية بينوا له حسب ما ورد في تقريره ان المسألة سهلة ولا تدعو للقلق مطلقاً [١٨]، وبعد ان "**اقسم له المندوب الفرنسي بشرفه وبشرف فرنسا ان هذه الشائعات ليس لها نصيب من الصحة**"، سقط ما بيده من فرص للتدخل وتسوية الخلاف على حد تعبيره [١٩].

اتضح لنا في ضوء ما تقدم ان المفوض العراقي في (بيروت) لم يكتفِ بإعداد التقارير عن مجريات الأمور في لبنان وبيان أسبابها فحسب ، بل عمد بما تسمح له مهامه وصلاحياته التدخل لحل الأزمة ، عبر طلب الوساطة الذي تقدم به وهذا اقصى ما يمكن للدبلوماسي القيام به.

اثبتت الحوادث اللاحقة عن زيف التطمينات الفرنسية المصرح بها للمفوض العراقي في (بيروت) بعد ان افاقت الجماهير اللبنانية في تمام الساعة الثالثة من فجر الخميس الموافق الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٤٣ على نبأ "**اعتقال رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري[٢٠] مكبلاً بالحديد ، ورئيس الحكومة رياض الصلح وضربه مع ولده بأخمص البنادق وحبس ابنته الطفلة في احدى غرف منزله ، وكذلك مداهمة بيت وزير الداخلية كميل شمعون[٢١] ووزير الخارجية سليم تقلا[٢٢] ووزير التجارة عادل عسيران[٢٣] واعتقال نائب طرابلس (عبد الحميد كرامي[٢٤]) حافياً من دون ان يسمح له بتبديل ملابسه والنائب سامي الصلح[٢٥]، وتطويق الجنود السنغاليين للبنايات الحكومية اللبنانية** ، فضلاً عن إذاعة الهيئة السياسية في المندوبية الفرنسية بيان جاء فيه " **إيقاف العمل بالدستور ، تعطيل البرلمان ، تعيين اميل ادة رئيسا للدولة** " [٢٦]، ولم تمر هذه الاحداث من دون مواجهات ، اذ أسفرت وفي ساعاتها الأولى عن سقوط ثلاث شهداء وعدد من الجرحى من أبناء الشعب اللبناني [٢٧].

اتضح لنا من خلال استعراض أسباب الأزمة اللبنانية ، ان المندوبية الفرنسية مارست تعسف غير مشروع بحق الحكومة اللبنانية التي لم تعمد الى القيام بأي عمل يتنافى مع كونها حكومة دستورية مستقلة ، وما حملها على هذا التعسف معرفتها بعواقب هذه الخطوة التي تمثل اخلالاً لنفوذها في لبنان التي كانت تدر عليها سنوياً (١٢٠) مليون ليرة فقط من واردات ضرائب الكمارك ، كما فسر لنا قرار المندوبية الفرنسية في لبنان بتعيين اميل ادة رئيساً للبلاد سبب معارضته في المجلس النيابي اللبناني لإجراء التعديلات الدستورية المشار اليها آنفاً بوصفها سبب الأزمة ، لاسيما وانها كانت المعارضة الوحيدة في ذلك المجلس ، واكد لنا أيضاً صحة علاقاته الوثيقة بالسلطات الفرنسية في لبنان التي تحمله على القيام بأية مهمة لخدمة المصالح الفرنسية.

حملت مخاوف المملكة العراقية من تدهور الأوضاع في لبنان واتجاهها نحو المجهول الى قيام نائب الوصي الأمير زيد [٢٨]وفي ساعة متأخرة من مساء الثالث عشر من تشرين الثاني١٩٤٣ بدعوة كل من السفير البريطاني والقائم بأعمال المفوضية الامريكية في (بغداد) للاجتماع في مقر البلاط للتداول بشأن حوادث لبنان الأخيرة (الأزمة اللبنانية)، وتم خلال

الاجتماع تبليغهما رسمياً بالاحتجاج على تلك الاعمال غير القانونية التي تشهدها لبنان والتي لا يمكن للعراق غض الطرف عنها أو التردد عن التدخل في إعادة الأوضاع الى نصابها ، طالباً منهما تبليغ حكومتيهما اتخاذ ما ترياه مناسباً لإعادة الحياة الدستورية في لبنان الى مجراها القانوني وإيقاف تدخل السلطات الفرنسية في شؤون لبنان الداخلية ذلك التدخل الذي يدل على عدم احترام فرنسا للعهود والمواثيق المعطاة بأسم الحلفاء [٢٩].

أكدَ حراك نائب الوصي المبكر حقيقة تفاعل المملكة العراقية الجاد مع حوادث لبنان ، لاسيما بإشارته الى استعداد المملكة العراقية لتقديم كل الدعم والمساندة في سبيل إعادة الأوضاع الى نصابها في لبنان والحفاظ على مكتسباتها الدستورية ، متخذاً من الجهد الدبلوماسي سبيلاً لحل الأزمة عبر طلب الوساطة من أهم الدول العظمى التي وجدها وحدها من يستطيع ثني فرنسا عن استمرار تحديها للشرعية في لبنان ، وهذا الموقف يعبر عن حقيقة ايمان العراق بالقضية العربية والاستعداد للدفاع عنها ، وعلينا هنا البحث في طبيعة المساندة العراقية ومعرفة ان تجاوزت الدعم الدبلوماسي وهل ستثمر في إعادة الأمور في لبنان الى ما كانت عليه .

أستمر العراق بمتابعة تطورات تلك الأزمة ، اذ عبر البلاط الملكي العراقي في برقية احتجاجه الموجهة الى السفارة البريطانية في (بغداد) صراحة عن استنكاره للاعتداء الفرنسي على الشرعية في لبنان والاعلان عن موقف العراق الرسمي من ذلك الاعتداء على نحو ما نوهنا اليه آنفاً ، اذ جاء فيها:

" نرجو تبليغ حكومتكم بأسم الحكومة العراقية امتعاضنا الشديد من الاعمال غير القانونية التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان (حل الحكومة ، اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والأعضاء ، وأعضاء المجلس النيابي) ، ونطالب الحكومة البريطانية اتخاذ الإجراءات لإعادة الحالة في لبنان الى مجراها القانوني ووقف التدخل الفرنسي في لبنان ، التي أعطت الحلفاء ضمانات لاستقلال سوريا ولبنان حسب تصريح الاتلنتيك (الاطلنطي[٣٠])، وبرهنت انها لا تحترم تلك الوعود"[٣١].

لعل من المفيد ان نبين هنا ان توجيه البلاط الملكي لكتاب الاحتجاج المذكور اعلاه للسفارة البريطانية في (بغداد) وليس لأحدى الهيئات الدبلوماسية الفرنسية في (بغداد) ، يعود الى عدم وجود تمثيل سياسي مشترك بين العراق وفرنسا ، اما طلبها للوساطة البريطانية لحل الأزمة اللبنانية جاء نتيجة لقراءة الدبلوماسية العراقية الدقيقة لواقع السياسة العالمية وقناعتها بعدم قدرة أي طرف عربي أو حتى إقليمي في ظل الواقع الذي كانت تعيشه تلك الدول والمعروف لكل مهتم بشؤون التأريخ المعاصر على لجم السياسة الفرنسية سوى قوى عظمى مثل بريطانيا ، لاسيما بعد ان اخذت مكانة فرنسا تتقهقر الى حدٍ بعيد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لتبيت بأمس الحاجة الى الدعم البريطاني ، فضلاً عن ان المملكة العراقية مطلعة على حقيقة مساعي بريطانيا الرامية الى تعزيز نفوذها في لبنان ، بدليل انها سبق وان وجهتها بتوطيد علاقاتها مع لبنان كما مر بنا.

وجه كذلك المفوض العراقي في (بيروت) حال وقوع الأزمة وبناءً على موقف العراق الرافض للاعتداء الفرنسي على الشرعية في لبنان مذكرة احتجاج بأسم الحكومة العراقية الى المندوبية الفرنسية في لبنان ، بين فيها استغرابه الشديد من رفض طلب وساطته لحل الأزمة التي تقدم بها يوم العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ الى أعضاء المندوبية الفرنسية واستعداده لتبديد الخلاف الحاصل بوصفه "**صديقا للبلدين** " ، مؤكداً في مذكرة احتجاجه ان ما قامت به المندوبية الفرنسية من إجراءات "**تعد انقلاباً على الشرعية في لبنان ، ولها ابلغ الأثر السيء على العراق وسائر البلاد العربية واستخفافاً بمكانة الحكومة العراقية التي تقدمت بطلب الوساطة**"[٣٢].

أكدت مذكرة الاحتجاج هذه وبالتزامن مع جهود نائب الوصي تجاه الازمة اللبنانية الى وحدة الموقف الرسمي في العراق والسعي الجاد لحل الازمة ، ومن الجدير بالذكر ان ما حمل السلطات الفرنسية في لبنان على عدم الالتفات لطلب الوساطة

العراقية لحل الأزمة هو لأنها تدرك تماماً وثاقة العلاقة بين العراق وبريطانيا التي اخذت تخشى كثيراً من مزاحمتها لها في لبنان لاسيما بعد ان اخذت قوتها تترنح الى حدٍ بعيد وباتت غير مستعدة لخسارة ما تبقى من نفوذها .

ختم المفوض العراقي في (بيروت) احتجاجه سالف الذكر بما نصه : " **ان العراق حكومة وشعبا قد علموا بما جرى في لبنان من اعمال عنف وإرهاب تخالف ابسط القواعد الإنسانية والسياسية ، واستنادا للروابط التي تجمع بين العراق ولبنان والى الاستياء العام في العراق كدولة حليفة تقاتل المحور نرى انه ليس من المصلحة وقوع اضطرابات في بلد مجاور يؤدي الى اشغال قوة حليفة ... لذا فالحكومة العراقية تحتج على تلك الممارسات وتطالب بإيقاف تلك الاساليب فورا والاعتراف بحكومة الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح كحكومة شرعية لان العراق لا يعترف بالوضع الشاذ الذي اقامته سلطاتكم وفي حالة اهمال تلك النصائح لا يسع العراق ان يبق مكتوف الايدي اذ لابد له من ان يتخذ الموقف الذي يمليه عليه الواجب الإنساني ومصالحه الدولية كحليف يطلب الهدوء في هذه الناحية من العالم ومساعدتها للوصول الى الحرية** " [٣٣] .

عبرت مذكرة الاحتجاج هذه وبوضوح عن موقف العراق الرسمي من تلك الأزمة بشجبها والمطالبة بإعادة الأوضاع الى نصابها ، والأهم انها ركزت على مسالة جوهرية وهي تذكير الحلفاء بموقف الدول العربية والعراق بضمنها المساند لهم أمام قوى المحور ، الأمر الذي يتطلب منهم احترام العهود والايفاء بها ، لاسيما وان الحرب لما تزل قائمة بعد والحلفاء بأمس الحاجة الى مواصلة دعم ومساندة الدول العربية لهم ، وهذه الالتفاتة تحسب للخارجية العراقية التي برهنت هيئاتها الدبلوماسية على حنكتها ومهارتها العالية في المخاطبات الرسمية .

وجه أيضاً نائب الوصي الأمير زيد حال سماع نبأ تلك الأزمة ، المفوض العراقي في (بيروت) التوجه فوراً الى دار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء المبعدين نيابة عنه وعن الحكومة العراقية لأجل تطمين عوائلهم وإيصال رسالة مقتضبة جداً مفادها "**أننا قائمين بكل ما يلزم لإرجاع الحالة الى ما كانت عليه ، ومستعدين لكل مساعدة ، اخبرونا رغباتكم** " [٣٤].

تجدر بنا الإشارة هنا الى ان التوجيه للمفوض العراقي المذكور أعلاه وجميع حراك العراق الدبلوماسي بهذا الصدد قد صدر عن نائب الوصي وليس شخص الوصي وذلك لأن مقاليد أمور المملكة العراقية باتت بيد نائب الوصي الأمير زيد بقرار من مجلس الوزراء العراقي المتضمن الموافقة على منح الوصي وبناءً على طلبه إجازة لمدة شهرين للسفر خارج العراق وتكليف نائب الوصي بإدارة شؤون المملكة طبقاً للمادة (٢٢) من القانون الأساسي العراقي[٣٥].

شرع المفوض العراقي في (بيروت) بناءً على توجيه نائب الوصي اعلاه بزيارة دور رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الحكومة والوزراء الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية برفقة عقيلته ، للسؤال والاطمئنان على أحوال عوائلهم ، وتم خلال زيارته مداهمة القوات السنغالية لتلك البيوت ، مما تسبب في ترويع الأطفال والنساء ، وحمل زوجة رئيس الحكومة اللبنانية المقال على اللجوء الى المفوضية العراقية للاحتماء بها ، وتعبيراً عن شجب هذا التعسف عمد المفوض العراقي الى توجيه احتجاج آخر باسم الحكومة العراقية جاء فيه :"**ان الحكومة العراقية تحتج وبشدة على هذا التصرف المخالف للروح الإنسانية وتطالب بتقديم ضمانات لتأمين سلامة عوائل رجال الدولة** "[٣٦] .

دلَ لجوء زوجة رئيس الوزراء اللبناني المعتقل الى المفوضية العراقية طلباً للحماية ، على حقيقة موقف المملكة العراقية المساند للشرعية في لبنان ، وفاعلية دور الهيئة الدبلوماسية العراقية في متابعة مجريات الاحداث أكثر من الهيئات الدبلوماسية العربية الأخرى في (بيروت) .

سعت الحكومة العراقية أيضاً وحرصاً منها على انهاء الأزمة اللبنانية الى تنسيق الجهود مع الدول العربية ، اذ تمكن المفوض العراقي في (القاهرة) من عقد اجتماع مع رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس[٣٧]، أوضح خلاله مساعي العراق لرفع المظالم التي لحقت بلبنان جراء تدخل السلطات الفرنسية والتي بدأت بإجتماع الأمير زيد بالسفير البريطاني وكذلك السفير

الأمريكي في (بغداد) يوم الثالث عشر من تشرين الثاني وتسليمهما مذكرة احتجاج عن تلك الخروقات ، وطلب منهم العمل على منع الفرنسيين من التدخل في شؤون لبنان الداخلية ، "**اذ لا يمكن للعراق ان يكون مرتاحا حكومة وشعبا حتى يتم اطلاق سراح المعتقلين وإعادة الحالة في لبنان الى نصابها**" وأطلعه ايضاً على مجريات اجتماع المفوض العراقي في (بيروت) مع رئيس الوزراء اللبناني الذي تم ابلاغه ان " **سمو نائب الوصي والحكومة العراقية قائمة بكل ما يقتضي لإرجاع الحالة في لبنان الى ما كانت عليه وانه على استعداد لبذل كل مساعدة قد يحتاجها**" الشعب اللبناني[٣٨] .

وأختتم الاجتماع العراقي– المصري بثناء رئيس الحكومة المصرية على جهود المملكة العراقية لحل الازمة اللبنانية ، والاتفاق على ضرورة تنسيق المساعي للوقوف بوجه التدخلات الفرنسية وثنيها عن مواصلة عدوانها على الشعب اللبناني بعد ان "**مست هذه الكارثة الشعوب التي تؤمن بالحرية وان مصر وجميع البلاد العربية سترفع صوت استنكارها لهذه الاجراء وتسعى لرفع المظالم عن الشعب اللبناني**" [٣٩] .

اتضح في ضوء ما تقدم ان الحراك العراقي الداعم للقضية اللبنانية لم يقتصر على توجيه مذكرات الاحتجاج ، ومناشدة الدول العظمى التدخل لحماية استقلال لبنان ، بل أمتد الى التنسيق مع الدول العربية الأخرى لأجل الضغط على المندوبية الفرنسية من خلال رفع مذكرات الاحتجاج والاستنكار ، ودعوة الحلفاء ايضاً للتدخل الفوري لوقف تعدي السلطات العسكرية الفرنسية على المكاسب الدستورية اللبنانية ، ولابد لنا هنا من معرفة ان أتت تلك الجهود ثمارها ، ام استمرت السلطات الفرنسية بتحديها لمظاهر الشرعية في لبنان ، بل وعدوانها تجاه الشعب اللبناني .

امست الهيئات الدبلوماسية العراقية في العواصم العربية بفعل موقف العراق الداعم لحقوق لبنان ملاذاً للعرب الرافضين للتدخلات الفرنسية فيها ، اذ اجتمعت وفود عدة من المدن الفلسطينية في مقر المفوضية العراقية في(القدس) ، مناشدةً العراق للتدخل لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية لإنهاء هذه الأزمة[٤٠] ، كما بعثت وفود من السعودية ودول عربية أخرى برقيات الى المفوضية العراقية في (القاهرة) تطالب بتدخل العراق لتسوية القضية اللبنانية [٤١] ، ولم تكن الوفود العربية في لبنان بعيدة عن المفوضية العراقية في (بيروت) ، اذ وفدت عليها وفود عدة تطالب بالاستنجاد بالعراق من "**الشراذم الفرنسيين ومرتزقتهم السنغاليين**"[٤٢]،وكررت وفود المدن الفلسطينية مناشدتها للحكومة العراقية بوضع حد للتعديات الفرنسية على الشعب اللبناني [٤٣].

رافقت زيارة الوفود والشخصيات العربية الى مقر الهيئات الدبلوماسية العراقية في (بيروت) وسواها من العواصم العربية طلباً للتدخل لحل الأزمة ، إرسال برقيات عدة تناشد شخص "**الأمير زيد التدخل الفوري بعد تجاوز السلطات الفرنسية على حكومة وشعب لبنان بما يمثل ضربة للاماني العربية**" مؤكدين ان القضية باتت تتطلب تدخل العراق العاجل لرفع هذا الحيف[٤٤]، كما بعث ايضاً رئيس عشيرة (الفوازة) المصرية برقية الى نائب الوصي يلتمس فيها تدخله لـ"**حماية لبنان من شر فرنسا سريعاً**" [٤٥].

توافد الوفود العربية على الهيئات الدبلوماسية العراقية وتقاطر البرقيات على الحكومة العراقية رسالة واضحة عبرت عن الثقل السياسي للعراق في الوطن العربي ، وقناعة الوفود العربية بقدرة العراق على أداء دور مهم في تسوية الأزمة بتدخل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بوصفه حليفهما في الحرب العالمية الثانية ، والاهم هو ما تضمنته تلك البرقيات من تثمين للحراك العراقي الدبلوماسي لحل الأزمة اللبنانية ، والذي يمكن ان يرشدنا الى حقيقة هامة مفادها ان موقف العراق من الازمة اللبنانية كان بمستوى الطموح .

استجابت الحكومة العراقية لتلك المناشدات وعمدت هذه المرة وزارة خارجيتها الى رفع مذكرة احتجاج الى الحكومة الامريكية تطالبها بالتدخل العاجل لمنع فرنسا من المساس باستقلال لبنان ، وقد أكدت وزارة الخارجية الامريكية للمفوض العراقي في (واشنطن) في اجابتها على احتجاج الحكومة العراقية انها "**مهتمة بحوادث لبنان وقد ابرقت الى اللجنة الفرنسية استغراب الحكومة الامريكية من هذه الحوادث في الوقت الذي لا زالت فيه فرنسا رازخة تحت اقدام النازيين ... وطالبت بأنهاء الخلاف واطلاق سراح المعتقلين وإعادة الأمور الى نصابها**" [٤٦].

وكررت الحكومة العراقية بقصد السعي الى انهاء الأزمة والحفاظ على مكتسبات الحكومة والشعب اللبناني إرسالها لمذكرات الاحتجاج للدول العظمى ، اذ بعثت هذه المرة احتجاجاً تحريرياً الى كل من الحكومتين الامريكية والبريطانية بوساطة وزيريها المفوضين في (لندن) و(واشنطن) لاستنكار الاعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان لما لها من تأثير سيء في نفس الشعب العراقي ورأيه العام ، مطالبةً ببذل الجهود لعودة الطمأنينة للبلاد العربية [٤٧].

نلمح هنا استمرار تمسك العراق بسلاح الدبلوماسية ، بيد ان الأهم تلمسنا استجابة سريعة من الدول العظمى على حراك العراق الدبلوماسي لتطويق الازمة اللبنانية ، وهذا دليل جلي على صواب موقف العراق وفاعليته في السياسة العالمية على الرغم مما كان يكابده هذا البلد من تبعيه سياسية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لأسباب لامجال لذكرها هنا.

تعرضت لبنان وفي ضوء ما تقدم الى انقلاب على الشرعية والمكاسب الدستورية حظي بدعم ومساندة العراق على الأقل دبلوماسياً ، وللأسف الشديد لم يثمر ذلك الحراك وضغط الدول العظمى الذي بلغت به الحكومة العراقية في عدول السلطات الفرنسية عن تعنتها وتعسفها بحق استقلال جمهورية لبنان ، وهنا لابد لنا من معرفة موقف القوى السياسية والجماهير اللبنانية من هذا الواقع الذي فرضته السلطات العسكرية الفرنسية ، هل ستستكين لذلك الانقلاب وتعلن القبول بحكومته أم يكون لها موقف آخر، وهل اثبت العراق في متابعته لتطورات المشهد السياسي في لبنان صحة تعهده بمؤازرة حركات التحرر العربي ام لا ، وما هي السبل التي شرع بها للإيفاء بتعهداته .

دلت حوادث لبنان التالية على ان السلطات الفرنسية لم تلتفت الى دعوات التهدئة على الرغم من برقيات الاحتجاج التي تقدم بها العراق وغيره من الدول العربية والعالمية كما مر بنا، واخذت البلاد تشهد مواجهات مسلحة بعد قيام مجموعة من أعضاء الحكومة السابقة[٤٨] من الذين تمكنوا من الإفلات من قبضة السلطات الفرنسية بتشكيل حكومة مؤقتة في (بشامون) لإدارة شؤون البلاد[٤٩]، لاسيما بعد ان اشتد عضدهم بمساندة ثلاثين عضواً من أعضاء المجلس النيابي اللبناني معلنين جميعاً في اجتماعهم ألأول المنعقد في مدرسة (الحكمة) "**عدم الاعتراف بالحكومة الجديدة لا بل واتهام رئيسها بالخيانة العظمى واتباع جميع السبل للحفاظ على مكاسبهم الشرعية**" [٥٠].

أخذ المشهد اللبناني بذلك يتجه نحو التصعيد والمواجهة المسلحة ، وعبر المفوض العراقي في (بيروت) في برقيته السرية والمستعجلة عن مخاوفه من " **تفاقم الخطر في لبنان يوما بعد يوم حتى أخذ ينذر بوقوع حرب شاملة**"، لاسيما بعد قيام القوات الفرنسية في لبنان بحشد قوة كبيرة من الدبابات والدروع وفرق الرشاش ، قابلها الأهالي أيضاً بجمع السلاح والتحشد والاستعداد للمواجهة مع السلطات العسكرية الفرنسية لأجل الدفاع عن استقلال بلادهم [٥١].

وقد أمعن من هذا التوتر قيام الحكومة المؤقتة في (بشامون) بتأليف قوة مسلحة قوامها (٥٠٠) مقاتل ، كبدت السلطات الفرنسية في أول مواجهة قتيلاً فرنسياً واحداً وخمس جنود سنغاليين وجرح ضابط فرنسي آخر وإحراق دبابتين ، ولم يتم إيقاف القتال إلا بوساطة بريطانية يوم السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، فضلاً عن استمرار الاضراب العام في لبنان الذي فشلت معه جميع جهود السلطات الفرنسية لإلغائه[٥٢] ، لتأتي محاولة اغتيال اميل ادة بإطلاق الرصاص الحي عليه من قبل مجموعة من الثوار وتزيد الأوضاع توتراً وتصعيداً في ظل استمرار محاولات اقتحام قلعة (راشيا) التي يحتجز فيها جميع المعتقلين من أعضاء الحكومة اللبنانية المقالة والتي فشلت جميع محاولات اطلاق سراحهم بسبب حصانة القلعة وحمايتها من (٣٠٠) جندي سنغالي مع قوة من الدبابات والرشاش[٥٣].

أتضح لنا في ضوء ما ذكر اعلاه ان لبنان قد اختارت طريق الكفاح المسلح وعدم الرضوخ والاستسلام سواء كان من فئات الشعب عبر المواجهة المسلحة والتظاهرات المنددة بسياسة السلطات الفرنسية واعتدائها على الحكومة الدستورية اللبنانية ، أو أعضاء الحكومة المقالة الذين تمكنوا من عدم الوقوع في قبضة السلطات الفرنسية ، وشرعوا بتأليف حكومة مهمتها قيادة كفاح الشعب اللبناني لإرغام السلطات الفرنسية النزول عند مطالبهم الدستورية ، ايماناً منهم جميعاً ان لا سبيل لاسترداد حقوقهم سوى الكفاح المسلح .

واكبت الهيئات الدبلوماسية العراقية هذه التطورات ، اذ بادر المفوض العراقي في (بيروت) الى توجيه مذكرة احتجاج أخرى الى المندوبية الفرنسية في (بيروت) عرضَ فيها إدانة الحكومة العراقية لسلوك السلطات الفرنسية تجاه الشعب اللبناني الأعزل اثر مواجهات (**حادثة محلة البسطة**) التي سقط فيها أربعة شهداء بعد احتجاجهم على حوادث لبنان الاخيرة[٥٤] ، ولم تكن الهيئات الدبلوماسية العراقية الأخرى بعيدة عن حوادث لبنان ومؤازرة نضال الشعب اللبناني ، اذ أعدت المفوضية العراقية في (واشنطن) مذكرة احتجاج سلمتها الى الخارجية الامريكية أوضحت فيها صراحةً استياء العراق الشديد لما آلت اليه الأوضاع في لبنان[٥٥] .

ثمنت بدورها الجماهير اللبنانية والعربية الجهود الدبلوماسية العراقية لإنهاء الأزمة اللبنانية ، اذ عمت شوارع دمشق تظاهرات طلابية عدة وهي رافعة الاعلام اللبنانية وتهتف بحياة العراق ، فضلاً عن توجههم الى مقر المفوضية العراقية في (دمشق) لتقديم مذكرات احتجاج عن "**فضائع السلطات الفرنسية في لبنان**" [٥٦] ، واستقبلت كذلك المفوضية العراقية في (بيروت) تظاهرة نسائية وهي تنادي بحياة العراق وملكه وتطالب بمواصلة دعم المملكة العراقية لحقوق لبنان الدستورية ، الامر الذي حمل المفوض العراقي في (بيروت) ان يبلغها بـ" **تعاطف المملكة العراقية وتأييدها لنضال الشعب اللبناني في سبيل حقوقه المشروعة**" [٥٧].

قدمت لنا الوثائق أعلاه مصداق لموقف العراق المساند للقضية اللبنانية ، وهنا يطرح تساؤل هام هل نجح حراك الهيئات الدبلوماسية العراقية بتوجيه البلاط والحكومة في ثني السلطات الفرنسية عن مواصلة تحديها للشرعية ام لا ، هذا ما سنعمد الى كشفه وفقاً لما صرحت به الوثائق ذات الصلة بالموضوع.

لجأت المندوبية الفرنسية في لبنان إزاء ضغط الجماهير والقوى السياسية اللبنانية ، والحراك الدبلوماسي الذي كان للعراق دوراً كبيراً فيه ، الى سياستها المقيتة سياسة القوة والمال معاً والتفريق بين أبناء طوائف الشعب اللبناني بهدف احتواء نضالهم والالتفاف على مطالبهم، اذ عمدت الى ايفاد المندوب الفرنسي العام الى (بشامون) (مقر الحكومة اللبنانية المؤقتة) بذريعة التفاوض مع أركان الحكومة المؤقتة ، يرافقه في مهمته زعيم جبل الدروز[٥٨]، الذي أوفدته هو الآخر بقصد التأثير على أبناء الدروز واقناعهم بالتخلي عن الاستمرار بمعارضة السلطات الفرنسية[٥٩].

بددت آمال الفرنسيين في جدوى سياسة التفريق بين أبناء الشعب اللبناني وايقنوا ان الأمور باتت تفلت من ايديهم بناءً على معطيات عدة لعل اهمها تصريح حسن الأطرش عقب لقاءه بقادة الحكومة في (بشامون) وسؤاله عن موقفه من كفاح الشعب اللبناني "**ان أبناء الدروز سيقفون الى جانب أبناء عمهم حتى تتحقق أمانيهم** "، و كذلك سلسلة الاستقالات من (المجلس الحكومي) الذي ألفه اميل ادة ، والذي تقدم هو الآخر ايضاً بالاستقالة ، واشتداد ساعد القوى الوطنية اللبنانية بفعل تأييد الشعب اللبناني لمواقف قواه الوطنية ، الامر الذي حملهم (الفرنسيين) الى تهديد اميل ادة وإجباره على سحب استقالته والبقاء في السلطة[٦٠].

اثبت بذلك أبناء الشعب اللبناني امتلاكهم وعياً سياسياً افشل مخططات الاحتلال للتفريق بين أبناء الشعب الواحد، وكشفت مواجهتهم مع السلطات الفرنسية في لبنان، امراً في غاية الأهمية وهو ان الدفاع عن استقلال لبنان وشرعية حكومته الدستورية كان مطلباً لجميع أبناء الشعب اللبناني بغض النظر عن انتمائه الاثني أو توجهه السياسي ، وهذا ما بدد محاولات الفرنسيين في الالتفاف على كفاح الجماهير اللبنانية ، واتضح لنا بذلك بما لا يقبل الشك ان الشعب اللبناني اختار طريق الكفاح المسلح في سبيل الدفاع عن حقوقه في الحرية والاستقلال .

وعت الحكومة الشرعية في لبنان (حكومة بشامون) الى محاولات الفرنسيين المشار اليها أعلاه وأعربت عن مخاوفها من تدهور أوضاع البلاد اثر محاولات الالتفاف على كفاح جماهيرها عبر تقديمها في العشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣ بلاغاً رسمياً للحكومة العراقية، اكدت فيه "**ان الفرنسيين لايزالون يحاولون افهام الرأي العام بعودة الهدوء وإظهار لبنان بمظهر الصديق لهم والحقيقة ان لبنان في حالة من الهياج العام وهي تشهد ثورة لاهبة في كل مكان في (الهرمل بعلبك ، زغرتا ،**

طرابلس ، بيروت ، جبل عامل ، الشوف ، جبل الدروز)" ، وان الفرنسيين يسعون لإجراء مفاوضات ولكن من دون جدوى لان لبنان "**لها مطلب واحد هو إعادة أوضاع البلاد الى ما كانت عليه قبل الحادي عشر من تشرين الثاني**" ، مشيرين في برقيتهم الى مخاوفهم من خروج الأوضاع عن السيطرة بعد مرور عشرة أيام على وقوع الأزمة التي قد " **تتطور الى فاجعة كبرى**" ولما كانت المملكة العراقية وحسب بلاغهم" **تمثل بلادا عظيمة اعترفت باستقلال بلبنان نتقدم اليكم بهذه المذكرة إقرارا لكل ما يمكن وقوعه في القريب ورفعا لكل مسؤولية قد تنشأ**" [٦١].

وعمدت كذلك الحكومة اللبنانية المؤقتة الى استنهاض همة الشعب اللبناني وأصدرت بيانات عدة دعت فيها الجماهير اللبنانية الى "**مواصلة الكفاح حتى تحقيق الاماني الوطنية واطلاق سراح جميع المعتقلين، وعودة جميع مظاهر الحياة الدستورية والتئام جلسات المجلس النيابي مؤمنين انهم منتصرين لان قضيتهم هي قضية حق لأجل تثبيت أسس استقلال لبنان وحريته**"[٦٢].

ارشدنا تواصل الحكومة المؤقتة في لبنان في مستهل اعمالها مع الحكومة العراقية وعرض تفاصيل حوادث لبنان عليها ، الى فاعلية موقف العراق تجاه تلك الحوادث وتثمين القوى السياسية الوطنية اللبنانية لذلك الموقف .

ثبت لنا عدم مبالغة الحكومة المؤقتة في (بشامون) عما أعربت عنه من مخاوف في بلاغها للحكومة العراقية المنوه عنه سلفاً ، وهذا ما أكدته الوفود العربية للهيئات الدبلوماسية العراقية اذ سلم مجموعة من الطلبة السوريين في (القاهرة) المفوض العراقي في (القاهرة) مذكرة احتجاج شديدة اللهجة للأعمال غير القانونية التي تقوم بها السلطات الفرنسية في لبنان والتي تخالف كل المخالفة والمبادئ التي تقاتل الأمم المتحدة[٦٣] في سبيلها مطالبين بتدخل العراق السريع لوضع حد لتصرفات الفرنسيين "**الشاذة**" وإنقاذ لبنان[٦٤]، وعلى صعيد ذي صلة وفد مجموعة الطلبة اللبنانيون في (القاهرة) الى مقر المفوضية العراقية في (القاهرة) لتسليم مذكرة احتجاج على انتهاك حرمة الدستور اللبناني من قبل السلطات العسكرية الفرنسية واستمرار اعتقال رئيس الحكومة الشرعية ، مطالبين العراق لوقف تعديات السلطات الفرنسية المجافية للحرية والسلام[٦٥] .

كشفَ ايضاً أهالي بلدة(عكار) اللبنانية في برقيتهم الى الحكومة العراقية قيام السلطات الفرنسية ومن دون مسوغ بـ " **قتل الرجال والنساء بالرصاص ودهس الأطفال بالدبابات ... وعم الخراب والدمار في البلاد**"، مناشدين الحكومة العراقية التدخل لإنقاذ لبنان والدفاع عن حقوقه وصون استقلاله وإعادة الحرية لرئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء الحكومة واتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف هذه القوة من الاعتداء على "**الضعيف من الشعوب العربية**" لاسيما وانهم وان كانوا عزل من السلاح الا انهم مستعدين للنضال بأرواحهم للدفاع عن قضيتهم[٦٦].

استأنفت الحكومة العراقية التواصل مع الحكومة المصرية لتنسيق الجهود وتطويق الازمة وكشف المفوض العراقي في (القاهرة) لوزارة الخارجية المصرية عن اهم إجراءات المملكة العراقية التي اتخذت مؤخراً للرد على الاعتداء الفرنسي ، متمثلةً بدعوة نائب الوصي الأمير زيد للمجلس النيابي العراقي الى الانعقاد للتباحث بشأن أوضاع لبنان، مبيناً ان تلك الجلسة قد شهدت القاء الكثير من الخطب الحماسية للنواب العراقيين عبروا فيها عن شجبهم وادانتهم للأعمال العسكرية الفرنسية تجاه الشعب اللبناني الأعزل مؤيدين تدابير الحكومة العراقية أي كانت لحل الأزمة[٦٧]، فضلاً عن استمرار الحكومة العراقية في جهودها الدبلوماسية بإرسال مذكرات الاحتجاج الى الأمم المتحدة والدول المحايدة للتنديد بتلك الاعمال واستنكارها ، والاتصال الدائم مع (بيروت) و(واشنطن) و(لندن) لإرجاع الحالة الى سابقها ، خاتما تصريحه "**ان العراق على استعداد للتنسيق مع حكومة مصر لرفع الظلم عن لبنان**"[٦٨] .

اكدت الوثائق الرسمية وللأسف الشديد عن عدم ظهور أي جهد عربي مشترك تجاه الأزمة اللبنانية وان وجد ما يبرر ذلك بحكم الوصاية على سياسة الدول العربية الخارجية ابان تلك المرحلة لتستمر بذلك المساعي الفردية لتطويق تلك الأزمة، وحريٌ بنا ان نبين هنا ان حرص الحكومة العراقية على تنسيق الجهود مع الحكومة المصرية لمتابعة الازمة اللبنانية ، يعود

وبحسب ما اشارت اليه محاضر مجلس النواب العراقي كما سيمر بنا ، لوجود ممثل عن المندوبية الفرنسية في القاهرة ، بمقتضى التمثيل السياسي المشترك بينهما .

حمل توتر الأوضاع في لبنان ومناشدات الجماهير العربية للعراق بالتدخل والسعي لحل الأزمة اللبنانية، وعدم تلمسها أية بوادر لعمل عربي مشترك، على استئناف الحكومة العراقية لنشاطها الدبلوماسي ثانيةٍ ، اذ سارعت وزارة الخارجية العراقية الى تقديم مذكرة احتجاج سلمتها الى المفوضية الامريكية في (بغداد) ، ادانت فيها "**الفظائع التي ترتكبها المندوبية الفرنسية في لبنان**" مطالبةً بضرورة تدخل الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على أمن وسيادة لبنان[٦٩] .

أوضحت المفوضية الامريكية في (بغداد) في اجابتها على احتجاج الحكومة العراقية ان وزير الخارجية الامريكي "**يبذل قصارى جهده**" لتسوية الأوضاع في لبنان[٧٠]، وفي السياق ذاته بعثت وزارة الخارجية الامريكية الى الوزير المفوض العراقي في (واشنطن) كتاباً بينت فيه اهتمامها الكبير بوجهة نظر الحكومة العراقية في حوادث لبنان ، وان " **الحكومة الامريكية بادرت بكل حزم واعلمت اللجنة القومية الفرنسية عدم موافقتها لسياسة العنف والضغط المتخذ من قبلها في لبنان**" ، والتأكيد على حرص الولايات المتحدة على تنفيذ الوعد المقدس المعطى سنة ١٩٤١ المتضمن استقلال لبنان [٧١].

استمرت جهود العراق الدبلوماسية لأنهاء الازمة اللبنانية ، اذ تم تكليف المفوضية العراقية في (لندن) بمتابعة حوادث لبنان مع الحكومة البريطانية ، وعمد الوزير العراقي المفوض في (لندن) الى تسليم مذكرات احتجاج عدة بأسم الحكومة العراقية الى وزارة الخارجية البريطانية ، تضمنت ايضاح بجميع الاعمال التي تقوم بها السلطات الفرنسية في لبنان، والتي ابدى حيالها وكيل وزير الخارجية البريطانية بحسب تقرير المفوضية أسفه الشديد لوقوعها ، مؤكداً ان حكومته مهتمة جداً بإيجاد تسوية عاجلة لحل هذه المسالة [٧٢].

أكدت أيضاً وزارة الخارجية البريطانية حسب ما جاء في كتابها المؤرخ في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٤٣ تقديرها العالي لاهتمام الحكومة العراقية ونائب الوصي وحرصهما على تطويق الازمة اللبنانية التي امست موضع اهتمام الحكومة البريطانية التي تعكف ومنذ أيام خلت على عقد اجتماعات متواصلة مع السلطات الفرنسية في (الجزائر) والتي تأمل منها ان تسهم في اطلاق سراح المعتقلين عاجلاً[٧٣].

سجلت المفوضية العراقية في (واشنطن) موقفاً مسانداً آخر لحقوق لبنان في إقامة دولة مستقلة ، اذ بين الوزير المفوض العراقي في (واشنطن) في مذكرة احتجاجه ان العراق حكومة وشعباً قلق جداً من الحوادث التي وقعت مؤخراً في لبنان ، موضحاً " **على الرغم انتخاب الشعب اللبناني لرئيس الجمهورية وأعضاء المجلس ، الا ان السلطات الفرنسية تدخلت وبقسوة لم يسبق لها مثيل وعمدوا الى تكميم افواه الشعب وسلبوه حقه الدستوري ومنعوه من الاعراب عن رغباته وارادته ، في مرحلة تكافح الأمم المتحدة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية في سبيل الحرية والاستقلال ، فأن الإجراءات الفرنسية في لبنان تثبط عزيمة الشعوب الصغيرة لاسيما العربية وعليه فأن الحكومة العراقية تحتج وبشدة على اعمال السلطات الفرنسية وترى ضرورة تأمين الهدوء والسكينة في كل اقطار العالم العربي ولبنان بوجه خاص ووضع حد لأي تدخل آخر من قبل السلطات الفرنسية في لبنان وان تعاد عاجلاً للشعب اللبناني حقوقه الأولية في الحرية والاستقلال**" [٧٤].

أوضحت الخارجية الامريكية في ردها على احتجاج المفوض العراقي في (واشنطن)، انها تلقت ذات الاشعار من مفوضيتها في (بغداد) ، وقد خولت مفوضيتها في (بغداد) اعلام الحكومة العراقية ان "**الحكومة الامريكية بادرة وبكل حزم واعلمت اللجنة الفرنسية عدم موافقتها البته على سياسة الضغط المتخذة في لبنان وتأمل من اللجنة اتخاذ التدابير الازمة السريعة لإعادة الحكومة الشرعية في لبنان**" [٧٥].

اتضح في ضوء ما تقدم ان دور الحكومة العراقية تجاه الأزمة اللبنانية قد اقتصر على الحراك الدبلوماسي بيد ان هذا الموقف هو اقصى ما يمكن لها القيام به في ظل معطيات السياسة العالمية لاسيما وانه لم يسجل موقف أو عمل أو دور لأي من الدول العربية أو الإقليمية قد تجاوز الموقف العراقي هذا .

أتت الجهود الدبلوماسية والتي كان للحكومة العراقية نصيبٌ وافرٌ منها ، ثمارها في قرار السلطات الفرنسية المتضمن اطلاق سراح الشيخ "**بشارة الخوري**" واعادته الى منصب رئيس الجمهورية ، والافراج عن جميع الوزراء "**دون ارجاعهم للحكم**" ، وعدم "**إعادة الوضع الدستوري في لبنان** " ، الى ما كان عليه قبل وقوع الأزمة [٧٦].

رفض من جانبه الشعب اللبناني هذه الإجراءات وعدها محاولة للالتفاف على نضاله ، لتعم التظاهرات ثانيةٍ في شوارع في لبنان مطالبة بإعادة الوضع الدستوري السابق ، وشرعت بدورها جموع المتظاهرين باقتحام الدوائر الحكومية ورفع العلم اللبناني عليها[٧٧].

استمرت من جانبها المفوضية العراقية في (بيروت) بمتابعة حوادث لبنان واعدت تقرير مفصلاً عن احوالها بينت فيه ، انه سيتم اطلاق سراح المعتقلين ويتوقع وصولهم ظهر الاثنين الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣ ، لذا أخذ الأهالي يتجمعون على طريق (بيروت–دمشق) لاستقبالهم[٧٨] .

استقبلت بالفعل جموع الجماهير اللبنانية قادتهم ، وساروا بتظاهرة واسعه يتقدمها النائب حميد كرامي والنائب سامي الصلح الذي دخل مبنى البرلمان على صهوة جواده وانزل العلم القديم (العلم الفرنسي مع ارزة) ورفع العلم الجديد(مستطيلات متوازية احمر وابيض وارزة خضراء ثم مستطيل احمر) ، وكاد الهدوء يعود لولا تعنت السلطات الفرنسية التي عادت وطالبت بحل الوزارة وانها لا تعترف بحكومة رياض الصلح مما أدى الى استئناف التظاهرات حتى قررت اللجنة الفرنسية الاعتراف بها[٧٩] .

تظافرت دماء الشعب اللبناني في سبيل الحفاظ على استقلاله وحراك العراق الدبلوماسي المساند لتلك التضحيات في اجبار الهيئة السياسية في المندوبية الفرنسية في لبنان على تغيير سياستها ، معلنةً عزمها زيارة رئيس الجمهورية وتبليغه مقررات اجتماعها المنعقد في (الجزائر) بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣ والمتضمن الموافقة على عودة حكومة رياض الصلح وجميع الأوضاع السابقة[٨٠]، فضلاً عن اذاعتها بيان أعلنت فيه انتهاء الأزمة والاعتراف بالحكومة اللبنانية والتأكيد على صداقة فرنسا ولبنان[٨١]، لتطوى بذلك صفحة الاعتداء الفرنسي، ويشرع رئيس الوزراء المقال وأعضاء حكومته المقالين بالتوجه الى مقرات عملهم السابقة التي تمكنوا وبحماية المتظاهرين من دخولها في تمام الساعة الرابعة من مساء الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣معربين عن تقديرهم العالي للمواقف المملكة العراقية ، اذ اكد المفوض العراقي في (بيروت) انهم "**رفعوا اسمى كلمات الشكر لنائب الوصي الأمير زيد ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والحكومة والشعب العراقي وانهم يعتزون بذلك الوقف**" [٨٢].

أرشدتنا برقية أركان الحكومة الدستورية اللبنانية هذه في أول عمل رسمي لها ، الى أهمية جهود العراق في انهاء الازمة اللبنانية ودعم الشرعية في لبنان ، وتثمين قواه الوطنية لذلك الموقف وهذا مصداق جلي على ان موقف العراق الرسمي من حوادث الأزمة كان بمستوى المسؤولية ، وانه لم يقصر أو يتوانى في مد يد العون والدعم لحركات التحرر العربي وسعي الدول العربية لتعزيز استقلالها.

أوجزَ لنا المفوض العراقي في (بيروت) كعادته أسباب هذا التحول في موقف المندوبية الفرنسية في لبنان على النحو المشار اليه أعلاه وبناءً على تواصله مع الهيئات الدولية لـ" **تمسك الفرنسيين بلبنان لمصالحهم فيها ، و لانهم يحاربون كل ما من شانه الاضرار بمصالحهم**" [٨٣]، فضلاً عن عدم قدرتها ارسال قوة عسكرية بسبب موقف بريطانيا التي حالت دون ارسال(٥٠) الف مقاتل من شمال افريقيا ، وخيبة أملهم من الاتحاد السوفيتي الذي لم يقدم لهم أي دعم ، والموقف العربي المساند للقضية اللبنانية ، وكذلك استياء الرأي العام من سياسة العنف بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وأخيراً موقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الداعم للبنان بيد انه نبه الى إمكانية عودة فرنسا الى الحرب من خلال "**اثارة النعرات الطائفية والضرب على الوتر الديني بمساعدة رجال السياسة الذين خسروا مناصبهم** " بعد انتهاء الأزمة [٨٤].

كشف المفوض العراقي في (بيروت) عن الأسباب الموضوعية لعدول فرنسا عن موقفها ، واتضح من خلال تلك الأسباب صواب توجهات الحكومة العراقية التي عولت كثيراً على القوى العظمى والتي ثبت بحسب ما جاء أعلاه دورهم الكبير بعد دماء الشعب اللبناني وتضحياته في عودة الأمور الى نصابها ، بيد ان الأهم انه قدم في نهاية تقريره استشرافاً دقيقاً لحوادث المستقبل اذ كانت الجمهورية اللبنانية وبفعل المخططات الاستعمارية واذرعه على موعد مع تحدٍ آخر .

واصلت المملكة العراقية اهتمامها بحوادث لبنان ، فمثلما أبكرت في متابعة تداعيات حوادثها واظهرت حرصاً وفاعلية في تطويق أزمتها، كانت السباقة في أرسال التهاني والتبريكات بمناسبة انتصار الشعب اللبناني وعودة الأوضاع الى نصابها ، وقد عبرت برقية الأمير زيد الى رئيس الجمهورية بشارة الخوري وبوضوح عن صدق الموقف العراقي الداعم لكفاح لبنان أبان حوادث الازمة ، اذ جاء فيها :

" تألمنا عظيما للاعتداء الصريح الذي وقع على
استقلال لبنان بالتعرض لشخص فخامتكم ووزرائكم
والحياة الدستورية فيه ، وبرهن هذا الاعتداء للعالم قوة وشدة
التعاون بين البلاد العربية التي هبت من اجل حرية لبنان واستقلاله واهنى فخامتكم
الان عـلى عودتكم وارجو ان تكون فاتحة خير"[٨٥].

ثمنت من جانبها الأوساط السياسية الرسمية في لبنان موقف العراق الداعم للبنان ، ووجه الشيخ بشارة الخوري رسالة خطية الى نائب الوصي تؤكد ذلك ، اذ جاء فيها :

" انه ليعجزني الإفصاح عما يخلج نفسي من عميق التأثر
وعظيم الامتنان للشعور الاخوي الكريم وللعواطف النبيلة التي احطتمونا
بها بمناسبة الاعتداء على استقلال لبنان بالتعرض للحياة الدستورية ولأشخاص رئيس
الجمهورية والحكومة ووزرائه ، شعر لبنان بالأثر الذي كان لموقفكم الصلب في
الانتصار له... ويسعدني ان أوجه الى سموكم والى العراق
العزيز حكومة وشعبا اصدق العواطف" [٨٦].

وعبر ايضاً المجلس النيابي اللبناني بعد التئام جلساته بتاريخ الأول من كانون الأول ١٩٤٣ عن عظيم امتنانه الى كل من "**الحكومات البريطانية والأمريكية والدول العربية من حكومة مصر الى العراق ملكاً وسمو الوصي والحكومة والشعب ومفوضها تحسين قدري ، والعاهل السعودي وسوريا الشقيقة وامير شرق الأردن**" [٨٧].

أشادت كذلك الأوساط الشعبية اللبنانية بمواقف العراق الداعمة للقضية اللبنانية ، وأكدت تلك البرقيات ان عطف العراق في مناصرة القضية اللبنانية له الأثر العميق في نضال الشعب اللبناني الذي شاركه الشعب العراقي الجريء بآمالها وآلامها وتعاونه الاخوي لتحقيق الأهداف [٨٨].

دلت رسائل الشكر هذه على صحة موقف العراق الداعم للقضية اللبنانية وانه لم يتأخر نصرة مساندة الدول العربية الأخرى ، وعدم وجود دولة عربية يمكن ان تكون قد قدمت الى لبنان اكثر مما قدم العراق لها ، بل حتى القوى العظمى لم تقدم للبنان اكثر من العراق اذ اشتركت جميع تلك القوى ومن ضمنها العراق على تفعيل لغة الحوار وسلاح الدبلوماسية لمواجهة فرنسا ، وهذا دليل اخر على فاعلية الهيئات الدبلوماسية العراقية في تعاطيها المثمر مع تلك الحوادث .

كان ما تقدم قراءة موجزة لموقف الحكومة العراقية وبتوجيه البلاط الملكي من الأزمة اللبنانية عام ١٩٤٣ والذي اقتصر على الحراك الدبلوماسي ، الا انه كان موقفاً واضحاً في شجب واستنكار اعتداء السلطات الفرنسية على المظاهر الدستورية في لبنان ومسانداً لموقف القوى الوطنية والشعبية للدفاع عن تلك المظاهر ، وموضوعياً في تبني خيار طلب وساطة القوى العظمى لأنهاء تلك الازمة ، وثبت كذلك انه لم يتأخر عن موقف الدول العربية الأخرى ، وحظي بتثمين القوى السياسية

والجماهير اللبنانية والعربية ، بعد ان كان أحد أهم عوامل عودة الأمور الى نصابها في الجمهورية اللبنانية ، ولأجل تقديم صورة كاملة عن الموقف الرسمي في العراق من تلك الأزمة لابد لنا من الوقوف عند ما حفظته محاضر مجلس النواب من مواقف مهمة تجاه تلك الأزمة بوصفها مواقف مثلت الرأي العام العراقي رسمياً وهذا ما سنعمد الى تسليط الضوء عليه.

موقف المجلس النيابي العراقي من الأزمة اللبنانية:

وجدنا في سياق إيضاح موقف العراق الرسمي من الأزمة اللبنانية ان من الاجحاف الاقتصار فقط على متابعة دور الهيئات الدبلوماسية الحكومية والتي مثلت موقف الحكومة العراقية والبلاط الملكي على الرغم من أهميتها ، اذ كان هناك دور مهم في متابعة هذه الحادثة الخطرة تمثل بموقف منبر الشعب العراقي وصوته الذي جسده وبوضوح أعضاء مجلس النواب العراقي بأطروحاتهم التي عبرت عن امتلاكهم وعياً سياسياً كبيراً وشعوراً عالياً تجاه قضايا الدول العربية ، لذا سنعمد هنا الى الوقوف عند مداخلات النواب وتحليلها وبيان ان تمخضت عن توصيات لها علاقة بتداعيات تلك الأزمة ، وكذلك كشف النقاب عن الموقف العربي والإقليمي من تفاعل المجلس النيابي العراقي مع حوادث لبنان عام ١٩٤٣ .

خصص رئيس المجلس النيابي العراقي حمدي الباججي[٨٩] الجلسة السادسة من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ لمناقشة حوادث لبنان التي وصفها بـ"**المخالفة للإنسانية**" ، وأستهلَ النائب توفيق السويدي[٩٠] (بغداد) مذاكرات المجلس حولها بتأكيده ان عقد جلسة لمناقشة حوادث لبنان تعبر عن الروح الوطنية والديمقراطية للنواب العراقيين وخدمة الشعور القومي المشترك مع هذه البلاد (لبنان) فضلاً عن انها تقدم رسالة للعالم أجمع ان الاعتداء على أي بلد عربي هو بمثابة الاعتداء على سائر البلاد العربية الأخرى ، مطالباً الدول الحلفاء بالإيفاء بعهودهم لان البلاد العربية تدافع عنهم وتدفع عنهم وآن الأوان لأن "**تنعم لبنان بالحرية والاستقلال بجهود الحلفاء والأصدقاء ودماء شعبها نظراً لما قاسته من مآسي ومنذ (٦٠٠) سنة خلت**"[٩١].

برهنت مداخلة النائب توفيق السويدي على توجهه القومي ، وهو لم يبتعد بموقفه هذا عن موقف معظم النخبة السياسية في العراق للأسباب التي سبق وان تمت الإشارة اليها ، اما عن إشارته الى أزمات لبنان قبل (٦٠٠) سنة أراد بها الرجوع الى ما قاسته البلاد من سياسة تمييز أثنية أبان العهد العثماني ، تلك السياسة التي كانت من أهم أسباب ظهور الفكر القومي في لبنان بين أبناء المكون المسيحي .

شجبَ النائب توفيق السويدي وفي المداخلة ذاتها سياسة فرنسا الرامية الى استمرار الوصاية الفرنسية على لبنان بالاستعانة بأناس غرباء (إشارة الى الجنود السنغال) ، واستمرار اعتدائها على الشرعية في لبنان بنحوٍ مخالف لقيم الصداقة والقانون ، مشدداً أيضاً على عدم شرعية الانتداب الفرنسي على الجمهورية اللبنانية وذلك لان "**اعتراف الحلفاء باستقلال لبنان اسقط عنها الانتداب ... وبخروج فرنسا من عصبة الأمم**[٩٢]**(League of Nation) لم تعد لها أية سلطة على لبنان** " ، مؤكداً للنواب انه سبق وان أبلغ ممثل فرنسا في اجتماع مجلس عصبة الأمم بهذا المضمون ، مطالباً في ختام مداخلته التنسيق بين الحكومة العراقية والحلفاء الذين ادانوا الاعتداء على لبنان "**بردع فرنسا عن مواصلة نهجها الاستعماري**"[٩٣].

لعل من المفيد ان نبين هنا ان الحنكة والدراية بالعمل السياسي التي امتلكها النائب توفيق السويدي هي من حملته على ان لا يكتفِ فقط بشجب وادانه الاعتداء الفرنسي على استقلال لبنان بل يبين وموضوعياً بعيداً عن لغة العواطف عدم امتلاك فرنسا لأية حقوق على لبنان ، وهذه الخبرة هي من منحته القدرة على استشراف حوادث المستقبل وحملته ايضاً على المطالبة بتنسيق الجهود لعدم تكرار هذا الاعتداء ، اذ اثبتت الحوادث اللاحقة صحة مخاوفه ودقة تشخيصه بعد المجازر الدموية التي ارتكبتها ذات السلطات بحق الشعب الجزائري.

استمرت مداخلات النواب حول الازمة اللبنانية ، وبينَ في احداها النائب عبد الوهاب محمود[٩٤](البصرة) ان اعتداء الفرنسين على لبنان وبعد ثلاثة أيام فقط من اعلان خطاب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت[٩٥] (Roosevelt Franklin) وتصريحات ونستون تشرشل[٩٦] (Churchill W.) (يقصد بذلك ديباجة ميثاق الاطلنطي) ، التي جاء فيها "**ان الحلفاء يحاربون في سبيل تحقيق مثل عالي وهو إعطاء كل امة حق تقرير مصيرها** " ما هو إلا تعبير عن روح السيطرة والانتقام التي اتسمت بها السلطات الفرنسية ومحاولتها الهيمنة على الشعوب المحبة للحرية والسلام بالقوة والاكراه وبذلك " **لا وجود لأي فرق بين المحور والسلطات الفرنسية**" ، مقترحاً على المجلس في ختام مداخلته وتعبيراً عن ادانته لذلك الاعتداء توجيه برقية بأسم المجلس النيابي العراقي لاستنكار ذلك الاعتداء جاء في نصها :

"ان مجلس النواب الذي يمثل الشعب العراقي وهو احد
الأمم المنضمة الى تصريح الأمم المتحدة وقد أعلنت
الحرب على دول المحور رغبة في محاربة الظلم وتأمين
سلم يتحقق فيه للأمم حرية حق تقرير مصيرها واختيار حكومتها لا يسعه الا ان
يحتج وبشدة على الاعتداء الذي قامت به لجنة تحرير الوطن الفرنسية
على كيان جمهورية لبنان الشقيقة وتصرفاتها العدائية
باعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء حكومتها وبرلمانها ان هذه
التصرفات تحمل روح الاعتداء والرغبة في السيطرة بالقوة على الشعوب وهي
روح مغايرة تماما للمُثل التي تحارب من اجلها الأمم المتحدة فضلا عن
مخالفتها التامة لروح الميثاق الاطلنطيكي فأنها تناقض
جميع التصريحات التي صدرت من بريطانيا والولايات المتحدة
واللجنة ذاتها في الاعتراف باستقلال لبنان وسيادته ولهذا في الزمن الذي يسجل
المجلس استنكاره لاعتداء اللجنة المذكورة على استقلال لبنان
وحريته فانه على ثقة تامة من ان الدول التي سبق
لها الاعتراف بذلك الاستقلال والأمم المتحدة التي تشترك
معها في المبادئ المؤدية الى الاعتراف المذكور ستضمن إزالة نتائج هذا
الاعتداء ورد الحقوق الى أصحابها ".[٩٧]

نتلمس وبوضح ان مقترح برقية الاحتجاج التي تقدم بها النائب بُنيتْ على ثوابت موضوعية بعيدة عن لغة الانفعال والعواطف ، واعتمدت على وساطة القوى العظمى ومنظمة الأمم المتحدة بوصفها الجهة الضامنة لاستقلال الجمهورية اللبنانية كما مر بنا ، ولم تحمل الحكومة العراقية أية التزامات تجاه لبنان سوى استمرار النشاط الدبلوماسي وهذه الموضوعية تشيرنا الى امتلاك أعضاء المجلس النيابي العراقي وعياً سياسياً ناضجاً بعيداً عن روح المغامرة ومخاطر زج البلاد في الصراعات ، فضلاً عن قراءتهم وبدقة لمعطيات السياسة العالمية.

استنكر النائب محمود رامز[٩٨] (بغداد) وفي الجلسة ذاتها اعتداء فرنسا على الجمهورية اللبنانية التي عمدت سلطاتها وجنودها المأجورين الى توجيه مدافع الدبابات والرشاشات على المواطنين الآمنين في لبنان واطلاق النار عليهم ، فقط لانهم أرادوا الحفاظ على استقلال بلادهم ، متمنياً على الحكومة العراقية في سياق استنكاره لذلك الاعتداء ان لا تركن الى سياسة توجيه برقيات الاستنكار لأن الاحتجاج ومن وجهة نظره وحده لا يكفي كونه سلاح ضعيف وهذا الموقف يستدعي منها ومن

الحلفاء "**تجريد حملة عسكرية لدرء الظلم وإخراج الطغاة وإفهام تلك الشرذمة الناكرة للعهود والمواثيق والتي استغلت الموقف لقهر العرب الذين يناصرون الحلفاء ان الأمة العربية لا تسكت على الظلم والاضطهاد**" [٩٩] .

كشفت مداخلة النائب محمود رامز عن انتمائه العسكري ، هذا الانتماء الذي جعله يعتقد في ضوء شجبه للاعتداء الفرنسي على الشعب اللبناني ان الأسلوب الأمثل لرد ذلك الاعتداء هو المواجهة العسكرية ، وينبغي ان لا يفوتنا الإشارة الى ان النائب بوصفه عضواً في مجلس الأمة العراقي لا يشعر بالحرج في الادلاء بأية تصريحات كما تشعر بها الحكومة العراقية، إما بشأن انتقاده للحكومة التي عولت كثيراً على العمل الدبلوماسي ، فهو يعبر عن موقفه العام من الحكومة بوصفه أحد أهم أصوات المعارضة العراقية في قبة المجلس النيابي العراقي.

تابع المجلس النيابي العراقي مناقشة حوادث الأزمة اللبنانية التي استدعت عقد جلسات أخرى ، وجه في احداها النائب حسن السهيل[١٠٠] (بغداد) اللوم على حكومة الولايات المتحدة الامريكية والحكومة البريطانية وحملهما مسؤولية الاعتداء الفرنسي على لبنان بسبب موقفهما الداعم للفرنسيين معلناً أمام النواب المجتمعين لمناقشة الأزمة اللبنانية "**ان الاعتداء على لبنان وهدم استقلال وكيان أمة حرة جرى على يد شرذمة من التائهين الذين تأويهم حكومة أمريكا وبريطانيا وتدعمهم بالمال والسلاح على أساس التوازن الدولي والوفاء بالوعود وبحجة تحرير الشعوب المظلومة**" ، مشدداً كذلك على عدم القبول بالاكتفاء بتوجيه كتب الاحتجاج أمام استمرار تجوال الدبابات والسيارات المدرعة في شوارع (بيروت) ، لأن الازمة تستدعي أمرين لا ثالث لهما اما قيام الحلفاء بواجباتهم وطرد الفرنسيين من لبنان ، أو "**السماح لنا بمحاربة جنود ديغول(Degaulle Charies)**[١٠١] **المأجورين المعتمدين على مرتزقة سنغاليين تزودهم (لندن) و(واشنطن) بالمال والسلاح**"[١٠٢].

اتضح لنا ان وقع العدوان الفرنسي على الجمهورية اللبنانية كان شديداً على ممثلي الشعب العراقي ، اذ ان امتعاض النائب حسن السهيل من ذلك العدوان وتحديداً على دم الشعب اللبناني هي من حملته على المطالبة بعدم الركون الى سياسة رفع الاحتجاجات والمطالبة بالمواجهة العسكرية والقاء اللوم على الحكومتين الامريكية والبريطانية وتحميلهما مسؤولية ذلك العدوان ، وتجدر بنا الإشارة هنا الى ان مع صحة ما ذهب اليه من تحليل ، كان ينبغي عليه بحكم اطلاعه على آفاق السياسة العالمية الالتفات الى التكتلات الدولية التي جعلت الدعم الأمريكي والبريطاني لفرنسا ومن وجهة نظر تلك الدول ضرورة كبرى لاسيما وان الحرب لم تضع اوزارها بعد.

وصف بدوره النائب مولود مخلص[١٠٣] (بغداد) الحادثة بـ"**يوم عصيب ومصيبة لجميع الناطقين بلغة الضاد**" ، معرباً أمام أعضاء المجلس عن استغرابه الشديد من قيام الفرنسيين التي باتت وحسب تعبيره " **أمتهم مشردة مهزومة غير قادرة على مواجهة الالمان الذي سيطروا على بلادهم واذاقوهم العذاب ان تقوم بمثل هذه الاعمال الإرهابية بحق الشعب اللبناني**" ، مؤكداً في ختام مداخلته عدم شرعية الانتداب الفرنسي على لبنان وذلك لأنها " **لم تقع في قبضة القوات الفرنسية باحتلالها بالرجال والأموال ، بل ان سياسة التقسيم قضت بأن تكون سوريا ولبنان تحت سيطرة الفرنسيين الذين لم يقدموا يد العون والدعم الى لبنان رغم ادعائهم بالرحمة والحرية**"[١٠٤].

أراد النائب مولود مخلص في استنتاجه المذكور أعلاه دحض ذرائع السلطات الفرنسية بامتلاكها حق الانتداب على لبنان تعبيراً عن ادانته وشجبه للانقلاب على الشرعية والاستخفاف بدماء الشعب اللبناني وليس أكثر ، وذلك لأن خارطة تقسيم الدول العربية اعدت ونفذت بموجب اتفاقات سرية بين القوى العظمى ولا علاقة لها بآليات السيطرة على تلك الدول وهذه الحقيقية يعرفها القاصي والداني .

انتقدَ النائب إبراهيم عطار باشي[١٠٥] (الموصل) في مداخلته سلوكيات لجنة التحرير الفرنسية التي وصمها بـ"**الحماقة والطيش والجهل بعد ان تناست ان بلادها بيد العدو يجرعها الامرين وصوبت سهامها نحو حكومة لبنان الشرعية الحرة وضربتها بالصميم فاعتقلت رئيس الجمهورية وأركان الحكومة والغت دستورها ومجلسها النيابي وحكومتها المنبثقة من الشعب والمعترف باستقلالها من جميع دول الحلفاء ومن الفرنسين انفسهم** " ، مناشداً في ختام مداخلته الحكومة العراقية

على مطالبة الحكومة البريطانية بإيقاف هذه "**الشرذمة مسلوبة العقل التي تعيش على حسابها وإعادة الحياة في لبنان الى طبيعتها**" [١٠٦] .

نوهنا آنفاً الى حماسة المجلس النيابي العراقي تجاه نصرة الجمهورية اللبنانية ، وهذه الحماسة التي اشرنا الى أسبابها هي احد أهم المسوغات التي جعلت النائب إبراهيم عطار باشي يكيل تلك النعوت للسلطات الفرنسية ، وهو لم يبتعد بذلك عن عموم موقف النواب المجتمعين لمناقشة الأزمة اللبنانية الذين حملت معظم مداخلتهم تعضيداً لسياسة الحكومة العراقية باعتماد صوت الدبلوماسية ومبعث هذا الموقف يعود الى ان معظم أولئك النواب هم من مؤيدي الحكومة وليس المعارضة ، فضلاً عن حرص الجميع عدم زج البلاد في خطر الحروب والأزمات.

اعلن النائب محمد امين زكي[١٠٧](السليمانية) خلال اجتماع المجلس النيابي العراقي لمناقشة الأزمة اللبنانية انه وبوصفه عراقياً "**يتألم كل الألم لما أصاب اخوته العرب**" ، مؤكداً في مداخلته انه كان يتوقع وقوع تلك الكارثة الأليمة في لبنان لان فرنسا ومن وجهة نظره لا تفهم معنى الحرية والسلام ولا الحياة لكونهم إعالة على البشرية ، ففي الوقت الذي تستجدي عطف العالم للحفاظ على حريتها واستقلالها المفقود ، تلجأ الى السنغاليين وتعتدي على شعب آمن مطمئن وتعمد الى الاعتقال والتعطيل ، مستنكراً في الوقت ذاته وبشدة مداهمة بيت رئيس الحكومة المقال واعتقاله مع وولده وضربهم بأخمص البنادق مطلقين عليهم عبارة "**يا خائني الإنكليز والذي لو لا الإنكليز لكانوا أصغر وأحقر مما هم عليه الآن**" ، داعياً في ختام مداخلته الحكومة العراقية التماس جميع السبل لطرد هذه "**القوات الغاشمة**" التي يمثل وجودها ضرراً على الديمقراطية[١٠٨].

جسد وبوضوح النائب الكردي امين زكي متابعة النواب العراقيين الدقيقة لجميع مجريات الحوادث في لبنان ، وتجاوزهم الانتماء القومي والاثني في متابعة تلك الحوادث ، ونتلمس في اشارته الى نعت رئيس الحكومة وولده بخائني الإنكليز تأكيداً لاستنتاجنا سالف الذكر من مخاوف فرنسا من مساعي بريطانيا تعزيز نفوذها في لبنان.

قدم رئيس الوزراء نوري السعيد في تعقيبه على مداخلات أعضاء المجلس النيابي العراقي ايجازاً وافياً بين فيه أسباب الأزمة اللبنانية بإشارته الى ان حكومته كانت تترقب منذ أيام حدوث اختلاف في وجهات النظر بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية التي تدعي بحقوق الانتداب على لبنان بسبب تشريعات مجلس النواب اللبناني في ما يتعلق بموضوع اللغة والعلم بما لم يرق للسلطات الفرنسية ، على الرغم وحسب تعبيره ان أمر اللغة والعلم لا علاقة لهما مطلقاً بحقوق الانتداب بفرض امتلاك فرنسا حق الانتداب ، إذ ان حق الانتداب منوط بقضايا الأمن العام وان من ابسط الحقوق الدستورية مهما كانت منقوصة التمتع براية وطنية وان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، الا ان "**مجموعة من الطائشين والقواد تعرضوا الى المجلس النيابي وقاموا بما قاموا به، وان هذه الحركة (تعدِ السلطات الفرنسية على المظاهر الشرعية والدستورية في لبنان) التي وقعت في لبنان لا تتفق مع المبادي التي تحارب الأمم الديمقراطية من اجلها**" [١٠٩].

لعل من المفيد ان نبين هنا ان ايضاح رئيس الوزراء المشار اليه سلفاً لم يأت بأي جديد فيما يتعلق بأسباب الازمة اللبنانية ، بيد انه أكد لنا بأن الحكومة اللبنانية لم تقم بأي عمل يخالف مضامين صك الانتداب ، وان ما شرعت به فرنسا يمثل تعدياً واضحاً وانتهاكاً صارخاً لحقوق لبنان بوصفها دولة مستقلة ذات حكومة دستورية ، وهذا ما يفسر امتعاض رئيس الحكومة العراقية وأعضاء المجلس النيابي على السلطات الفرنسية ونعت قادتها بأرذل الكلمات .

سوغ رئيس الوزراء بعد ذلك اعتذاره عن حضور جلسة مجلس النواب المزمع انعقادها لمناقشة الأزمة اللبنانية ، وذلك لعدم امتلاكه معلومات رسمية عنها سوى ما بلغ به على الهاتف مساء يوم وقوع الأزمة ، وما أذيع عنها في (إذاعة لندن) بشكلٍ مقتضب ، مضيفاً انه عمد ولأجل اعداد تقرير رسمي وعرضه أمام انضار ممثلي الأمة الاتصال بالمفوضية العراقية في (بيروت) الا انه قد فشلت محاولات الاتصال بالمفوض العراقي هناك بسبب قطع خطوط الاتصال لذا عمد الى الاستعانة بالسلطات البريطانية في (بيروت) التي لم تفلح هي الأخرى للأسباب ذاتها ، ليقرر في ضوء ذلك التواصل مع المفوض العراقي في (دمشق) الذي اكد انه لا يمتلك أي اخبار سوى ما ينشر في الإذاعات ، بل ان وزير الخارجية السوري لا يمتلك أية

معلومات بسبب قطع الاتصالات بين (دمشق) و(بيروت) ، مضيفاً ان هذا الواقع حمله على توجيه المفوض العراقي في (دمشق) بالسفر على وجه السرعة الى (بيروت) للاطلاع على مجريات الأمور وتقديم مذكرات الاحتجاج للسلطات البريطانية والأمريكية هناك[١١٠].

اتضح من خلال إيضاحات رئيس الوزراء ان انعقاد هذه الجلسة لم يكن بمبادرة من نائب الوصي كما صرح المفوض العراقي في (القاهرة) على نحو ما مر بنا بل بموافقته ، اذ سبق وحسب بيان رئيس الوزراء تقدم أعضاء المجلس النيابي لعقد جلسة لمناقشة أوضاع لبنان ، بيد ان الحكومة تريثت في عقدها بحجة عدم امتلاكها اية بيانات ، والحقيقية ان الحكومة العراقية خشيت كثيراً من مطالبة المجلس لها باتخاذ قرار قد يدفع بها الى المواجهة مع فرنسا، الا ان حراك رئيس الوزراء الذي اطلع المجلس عليه ، دل على اهتمام الحكومة العراقية الكبير بتلك الحوادث ، التي استعدت فرنسا لها قبل الشروع بعملية الانقلاب ان صح التعبير.

لخص رئيس الوزراء بعد ذلك للمجلس النيابي مساعي حكومته في متابعة حوادث الازمة اللبنانية ، مبيناً ان سكرتير المفوضية العراقية في (دمشق) سافر صباح يوم الجمعة الى (بيروت) كما تم الطلب من القنصل العراقي في (القدس) التوجه الى (بيروت) ايضاً للاطلاع على تطورات الحوادث في لبنان ، فضلاً عن تكليفه بإبراق صور من برقيات الاحتجاج الى الممثليات الدبلوماسية العربية والعالمية في(القدس) و (حيفا) ، ونظراً لعدم اعتراف الحكومة العراقية بلجنة التحرير الفرنسية وعدم وجود تمثيل دبلوماسي مشترك معها ، تم التواصل مع (القاهرة) لإبلاغ الحكومة المصرية بضرورة افهام ممثل اللجنة لديهم بضرورة الكف عن هذه السياسة[١١١] .

ارشدتنا مداخلة رئيس الوزراء هذه الى فشل جهود التنسيق بين العراق ومصر لمواجهة الازمة اللبنانية ، لاسيما وانه لم يطلع أعضاء المجلس مطلقاً على حيثيات اجتماع المفوض العراقي برئيس الحكومة المصرية .

ختم رئيس الوزراء مداخلته بالتأكيد لأعضاء المجلس النيابي ان كل ما يمكن ان تقوم به الحكومة العراقية هو اللجوء للطرق الدبلوماسية مع الحلفاء وتحديداً بريطانيا التي تمتلك قوات عسكرية في لبنان وحرصها حسب تصريحات ونستون تشرشل وانطوني آيدن[١١٢] (Eden Sir. R. A.) على استقلال سوريا ولبنان ، فضلاً عن ان التواصل مستمر مع الحكومة الامريكية نظرا لاهتمامها هي الأخرى بالقضايا العالمية ومن ضمنها هذه القضية التي اعلنتموها للعالم ويترقب تحقيقها ، مؤكداً ان السلطات البريطانية قدمت مذكرات احتجاج لدى السلطات الفرنسية في (بيروت) وتعهد وزير شؤون الشرق الأوسط بحل هذه الازمة ، ولما وجدت الحكومة العراقية بعد اجتياح القوات الفرنسية بالدبابات والرشاش والسيارات المسلحة الاحتجاج وحده لا يكفي طلبت من الحلفاء مهما كلف الأمر بكف يد فرنسا في لبنان ، مطمئناً أعضاء المجلس كافة ان جهود نائب الوصي ومساعي الحكومة العراقية مستمرة لأجل حماية الشعب اللبناني[١١٣] .

أراد رئيس الوزراء بهذا التوضيح الذي ختم به مداخلته امتصاص ثورة الغضب في المجلس النيابي العراقي بإشارته الى الطلب من الحلفاء بإطلاق اليد لمواجهة فرنسا ، اذ ان واقع السياسة العالمية وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية لا يسمح البته بقيام هكذا مواجهة ، لاسيما وان الحكومة العراقية باتت مكبلة تماما بالتوجيهات البريطانية عقب حوادث ١٩٤١، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء في المداخلة ذاتها ، اذ اكدت الوثائق الرسمية ان جهود العراق والدول العربية اقتصرت على النشاط الدبلوماسي فقط.

قررت رئاسة مجلس النواب بعد الاستماع الى خطب النواب والاطلاع على البيانات والمعلومات من رئيس الوزراء ، "**الاحتجاج على ما قامت به السلطات الفرنسية من إجراءات غير محقة وتعد على استقلال لبنان**" وخولت ايضاً هيئة رئاسة المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحيق هذا الاحتجاج[١١٤] .

خلص المجلس النيابي العراقي وبعد الاستماع لجميع تلك الخطب الحماسية التي انبر بها ممثلي الشعب العراقي والمتضمنة شجب واستنكار ذلك الاعتداء الى اصدار قرار يقضي بتوجيه مذكرات الاحتجاج استنكاراً لما شرعت به السلطات الفرنسية في لبنان، وبذلك لم يأتِ بموقف أكثر من موقف الحكومة العراقية السابق ، للأسباب التي تمت الإشارة اليها سلفا .

ثمنت الحكومة اللبنانية الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة العراقية والتي بدأت من تقديم مذكرات الاحتجاج الى الهيئات الدبلوماسية البريطانية والأمريكية والمندوبية الفرنسية في (بيروت) ومتابعتها المستمرة لتطورات الأوضاع في لبنان وسعيها الدائم للوساطة لحل الأزمة [١١٥] ، وأعربت كذلك عن شكرها وتقديرها لأعضاء مجلس النواب العراقي لشعورهم الكبير تجاه لبنان وجاء في البرقية ما نصه :

"لنا الشرف بأن نبعث الى شموخ الأمة العراقية الكريمة ونوابها
الشكر وجزيل الامتنان لما اظهرتموه من التأييد لقضية لبنان وهي
قضية الحرية والاستقلال والكرامة ، ولما اتخذتموه من قرارات في الاجتماع العظيم الذي عقده
مجلس الامة العراقي، ان لبنان الذي اعتدي على دستوره واستقلاله يجاهد ويناضل
من اجل ذلك وهو واصل بأذن الله الى تحقيق امانيه الوطنية
المحقة بفضل مساندة الأقطار العربية الشقيقة وعطفهم عليه حفظ الله
العراق ووطد عرشه وصان دستوره " [١١٦] .

اثنى بدوره المجلس النيابي الأردني على موقف النواب العراقيين وبين في برقيته لرئاسة المجلس النيابي العراقي بمناسبة وصول احتجاج العراق اعجابه العالي لموقف العراق النبيل وتضامنه مع البلاد العربية واشتراكه في الشعور بما يصيب أي جزء منها من خيرٍ أو شر ، مؤكداً قيامه (المجلس التشريعي الأردني) بالاحتجاج لدى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على ما قامت به السلطات الفرنسية في (بيروت) من تصرفات منافية لروح الحرية والقانون[١١٧] .

قدم موقف الأردن من الازمة اللبنانية ومساعيها لتطويقها مصداقاً جلياً على ان العراق لم يتأخر عن ركب الدول العربية الداعمة لمطالب لبنان الدستورية ، ولم تأتِ اية دولة عربية بموقف أهم من موقفه ، اذ ركنت جميع الدول العربية ولأسباب يعرفها كل مهتم ومطلع بتاريخ الوطن العربي المعاصر الى صوت الدبلوماسية ليس ايماناً بها فحسب بل لأنها سلاحها الوحيد في ظل تلك الظروف .

أشاد كذلك رئيس مجلس النواب الإيراني[١١٨] في برقيته الى المجلس النيابي العراقي ، بحماسة النواب العراقيين ، موضحاً في برقيته تلك انه لمن دواعي السرور والاعجاب ان يلمس المجلس النيابي الإيراني هذا الشعور تجاه الجارة الشقيقة التي تربطها معه روابط اللغة والدين والقومية ، مؤكداً في الوقت ذاته اشتراك المجلس النيابي الايراني مع المجلس النيابي العراقي في شجبه لهذا الموقف الذي وجده مخالفا لتصريح الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطي القائل بحرية الأمم وللـ"**مجلس الإيراني أمل كبير بان تسعى الأمم المتحدة بكل ما لديها لأنهاء هذه الحالة المخالفة لمبادئ العدل والحرية**" [١١٩]، وهذا مصداق آخر على أهمية الموقف العراقي من الازمة اللبنانية .

عادت الأوضاع في لبنان بفضل عوامل عدة لم تكن جهود العراق بعيدةً عنها ، وبلغ نبأ زوال الأزمة اللبنانية الى الأوساط الرسمية العراقية ، واظهر المجلس النيابي العراقي اهتماماً عاجلاً بهذا النبأ السار، اذ أثنى النائب توفيق السويدي (بغداد) بتلك المناسبة على جهود الحكومة العراقية والدول العربية والحلفاء في انهاء الأزمة اللبنانية ، موضحاً انه مع ما اقترفته السلطات الفرنسية من اعتداء على لبنان بشكل مريع وطائش أربك أوضاعها واحدث رجة عنيفة في البلاد العربية والعالم اجمع ،الا انه كانت هناك "**وقفة مشرفة للبلاد العربية ومنها العراق والحلفاء لتأييد حقوق اخوته ، ومن الواجب عليهم جميعاً صيانة كرامة وعودهم وان يثبتوا للملأ انهم وفوا بما وعدوه وكتبوه في العهد الاطلنطي ، وليثبتوا للغاشمين ان زمن الاعتداء مضى الى غير رجعة**"[١٢٠] .

واشترك النائب عبد الوهاب محمود (البصرة) مع النائب توفيق السويدي في ثنائه على جهود الحكومة العراقية ، وأضاف ان قضية لبنان وان "**اعتبرت فاجعة ومأساة الا انها كانت مفيدة للعالم العربي لانها أعطت درسا مهما ان الامة اللبنانية وان كانت صغيرة في حجمها الا انها كبيرة قوية باتحادها وتضامنها**" ، موجهاً في ختام مداخلته اسمى كلمات الشكر والتقدير الى الأمم المتحدة التي وقفت حسب تعبيره بوجه التعدي وأثبتت للعالم ان ما اعلن عنها وما كتب في عهودها لم يكن كذب[١٢١].

وختمت الجلسة بطلب النائبين توفيق السويدي وعبد الوهاب محمود المتضمن تقديم برقية تهنئة الى الجمهورية اللبنانية والمجلس النيابي اللبناني بمناسبة عودة الأمور الى نصابها ، وكذلك توجيه برقيات الشكر والتقدير الى جميع دول الحلفاء والمنظمات الدولية لمساندتهم للقضية اللبنانية[١٢٢] .

حريٌ بنا ونحن نختتم صفحات بحثنا ان نبين ان الشعب العراقي ، لم يكن بعيداً عن حوادث لبنان ، وعلى الرغم مما اجاد به ممثليه في مجلس الامة العراقي من مواقف تأييد مهمة تجاه كفاح الشعب اللبناني ، اذ كان الشعب العراقي يترقب وبحذر شديد ما ستؤول اليه تلك الأوضاع ، وهذا ما حمل الحكومة العراقية على ضرورة اطلاعه على مجريات الأمور ورسمياً.

وجه الديوان الملكي بمصارحة الشعب العراقي بنبأ الأزمة اللبنانية ، واطلاع الرأي العام بإجراءات الحكومة العراقية تجاهها عبر بياناً رسمياً أذيع ونشر من مديرية الدعاية والنشر ومحطة الإذاعة العراقية ، جاء فيه ان حال وصول خبر الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان بحق حكومته الدستورية واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والأعضاء تلك الإجراءات المخالفة للعهود والمواثيق التي قطعت باسم الحلفاء ومنها استقلال سوريا ولبنان ، اهتم نائب الوصي الأمير زيد بمجريات تلك الحوادث ووجه القائم بأعمال المفوضية في (بيروت) التوجه حالاً الى دار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتطمينهم باسمه وباسم الحكومة العراقية وانه والحكومة قائمين بكل ما يلزم لإرجاع الحالة الدستورية الى ما كانت عليه في لبنان [١٢٣].

عبر هذا البيان عن استياء الجماهير العراقية للاعتداءات الفرنسية على الشعب اللبناني ، ومحاولة تطمينه باطلاعه على جهود المملكة العراقية في سبيل الحفاظ على استقلال لبنان ، واثبت هذا البيان مشاطرة البلاط والحكومة لموقف الجماهير العراقية تجاه قضايا لبنان.

الخلاصة واهم الاستنتاجات

اتضح في ضوء ما تقدم :

- ان المراد بالأزمة اللبنانية عام ١٩٤٣ وأسبابها : هي محاولة الحكومة اللبنانية تأكيد استقلال البلاد وممارسة حقوقها الدستورية كاملة ، اذ حاولت (حكومة رياض الصلح) استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية وتقهقر قوة فرنسا ، والاعتراف باستقلالها السياسي ، وتأييد الجماهير اللبنانية لها ، للمضي بمشروعها الدستوري بهدف التحرر من الوصاية الفرنسية ، بيد ان تلك المحاولة تكفلت بإثارة مخاوف المندوبية الفرنسية (الهيئة الحاكمة في لبنان) ووجدتها محاولة جادة لتقويض وجودها في لبنان ، وهذا ما حملها على ممارسة التعسف على مظاهر الشرعية في الجمهورية اللبنانية ومن ثم المواجهة المسلحة مع الشعب اللبناني .
- آزر الشعب اللبناني موقف حكومته ، وشجب التدخل الفرنسي في شؤونه الداخلية ، وأبى الا ان يمارس مع قادته السياسيين حقوقه في تقرير مصيره بوصفه شعب دولة مستقلة كاملة السيادة ، واظهر خلال مواجهته مع الفرنسين وعياً سياسياً عالياً افشل جميع مخططات التفرقة واثبت ان خيار الكفاح هو خيار عموم الشعب بغض النظر عن الانتماء الاثني أو الاتجاه الساسي.

- ساندت الحكومة العراقية وبرعاية البلاط الملكي العراقي مطالب لبنان الحقة ، والتزمت في ضوء قراءتها لمعطيات السياسة العالمية وحكمتها وابتعادها عن روح المغامرة التي قد تدفع بها الى تأزيم الموقف أكثر ، أو زجها في اتون صراع مسلح ، الى التمسك بلغة الحوار وفتح أبواب التواصل دبلوماسياً طلباً للوساطة والتهدئة .
- دل حراك العراق الدبلوماسي لحل الأزمة اللبنانية ، أولاً على موضوعيته في اللجوء لطلب الوساطة من القوى العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والحكومة البريطانية اللتان بمقدورهما فقط ارغام فرنسا على الإذعان لصوت التهدئة في ظل اعتمادها على دعمهما خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وثانياً على الحنكة والمهارة التي بدت واضحة في مذكرات الاحتجاج والتي حرصت على إظهار المملكة العراقية بمظهر الحليف الذي يلزم حلفاءه الإيفاء بعهودهم .
- أمست الهيئات الدبلوماسية العراقية في (بيروت) وسواها من العواصم العربية والعالمية في ضوء تأييد العراق الكبير لحقوق الشعب اللبناني ملاذا لجميع الرافضين للعدوان الفرنسي على استقلال لبنان.
- ثمنت القوى الوطنية والجماهير اللبنانية والعربية كذلك مواقف الحكومة العراقية ومؤازرتها لحقوقهم المشروعة .
- لم يقتصر الدعم والمساندة للشرعية في لبنان على جهود الحكومة العراقية والبلاط الملكي اذ سجل مجلس النواب العراقي بوصفه صوت الشعب العراقي الرسمي تفاعلاً حقيقياً مع حوادث لبنان عبر مداخلات نوابه التي اكدت شجبهم واستنكارهم لما أقدمت عليه فرنسا من تعد على كل الأعراف القانونية في لبنان ، وامتدت الحماسة بهم لمطالبة الحكومة العراقية بتجريد حملة عسكرية للمشاركة لإعادة الاستقرار السياسي ومظاهر الشرعية الى لبنان .
- اتسمت مداخلات ممثلي الشعب العراقي في منبرهم (قبة المجلس النيابي) بالشمولية والموضوعية والشعور الكبير تجاه عدوان السلطات الفرنسية على لبنان ، بغض النظر عن انتمائهم القومي او جذورهم الاجتماعية أو مشاربهم المعرفية او توجهاتهم السياسية فكانت مثار اعجاب وتقدير للقوى السياسية والشعب اللبناني والبرلمانات العربية والإقليمية .
- ثبت ان موقف العراق وان اكتفى بالحراك الدبلوماسي انه بمستوى الأزمة ولم يتخلف عن أداء مسؤولياته تجاه اشقائه العرب وقضايا مصيرهم ، ولم تستطع أي من الدول العربية ان تأتي بدور يفوق دوره ، ولا يمكن لها بأي شكل من الاشكال إنكار أثره في حل الأزمة اللبنانية .
- مع كل ما يلاحظ على هذا الموقف من مهادنة وغياب لغة الحزم ، علينا ان نتصور وبدقة واقع الدول العربية وما تعانيه تلك الدول وبضمنها العراق من هيمنة على مقدراتها وسياستها الخارجية ابان تلك المرحلة ، وسنلحظ انها تجربة فريدة وموقف يصعب كثيراً اليوم تلمس نظيراً له.

الهوامش

[١] للاطلاع على منهاج الوزارات العراقية ابان العهد الملكي ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتأريخ الوزرات العراقية في العهد الملكي الزائل ،ط٢،(بيروت : دار الرافدين،٢٠١٤).

[٢] نوري السعيد (١٨٨٨–١٩٥٨): محمد نوري سعيد افندي القره غولي، من (بغداد)، خريج الكلية العسكرية ومدرسة الأركان الحربية سنة١٩١١، رئيس أركان حرب الجيش الحجازي في ثورة سنة ١٩١٦، رئيس أركان الجيش العراقي سنة ١٩٢١، تقلد مناصب عده أهمها :(وزارة الدفاع والداخلية والخارجية)، عضو مجلس النواب العراقي لدوراتٍ عدة، ترأس الحكومة(١٤) مرة خلال العهد الملكي. للتفاصيل ينظر: مكي عزيز، نوري السعيد، (بغداد: مطبعة الأسواق،١٩٥٧) ؛عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى ١٩٣٢، ط٢، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية،١٩٨٨)؛سعاد رؤوف شير علي، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥،مراجعة الدكتور كمال مظهر احمد،(بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨).

[٣] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،م.ب.م، تسلسل٣١١، الرقم٣٥٤، الارادات الملكية السامية ،١٩٤٢–١٩٤٣ ، الإرادة الملكية المرقمة ج ٥٣٣ في ٨ تشرين الأول١٩٤٢ المتضمنة (الموافقة على الهيأة الوزارية لحكومة نوري السعيد)، و٦١، ص ٧٣.

[٤] تحسين العسكري (١٨٩٢–١٩٤٧): تحسين بن الزعيم (مير الآي) مصفى بك بن عبد الرحمن المدرس الملقب بـ(العسكري) نسبة الى قرية (عسكر) في (كركوك)، ولد في مدينة (بغداد) ، درس في الكلية العسكرية في (إسطنبول) ، عين ممثلا عن الحكومة العثمانية في (نجد) ، اشترك في الثورة العربية سنة ١٩١٦ بوصفه قائد اللواء الشمالي، عرف بعلاقته الوطيدة مع الملك فيصل الأول ، عاد الى العراق سنة ١٩٢١، تقلد العديد من :المناصب الحكومية أهمها (وزارة الدفاع، رئاسة الديوان الملكي). للتفاصيل ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ،(لندن : دار الحكمة،٢٠٠٤) ج٢، ص١١٥– ١١٧.

[٥] كشف وكيل وزير الخارجية "**تحسين العسكري**" في اجتماع مجلس الوزراء عن **انتخاب "الشيخ بشارة الخوري رئيسا للجمهورية ، وتأليف حكومة دستورية برئاسة رياض الصلح**" . د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،م.ب.م، التسلسل٣١١، الرقم ٥٤٤، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهري تشرين الأول والثاني١٩٤٣ ، وقائع جلسة الاحد ١٠ تشرين الأول ١٩٤٣، و١٣،ص٢٧.

[٦] المصدر نفسه ، ص٢٧–٢٨؛ التسلسل ٣١١ ، الرقم٣٥٥ ، الارادات الملكية ، ١٩٤٣–١٩٤٤ ، الإرادة الملكية المرقمة ج٩٠٦ في ١٩٤٣/١٠/١١ المتضمنة (المصادقة على قرار الاعتراف باستقلال الجمهورية اللبنانية)، و٨٢، ص١٠٣.

[٧] المصدر نفسه ، تسلسل ٣١١ ، الرقم ٣٦٦، الازمة اللبنانية ، ١٩٤٣–١٩٤٤، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٢٠/١١٢٣/ ١٨٠٩ في ١٩٤٣/١٠/١٤، و١ ، ص١ ؛ استدعى هذا القرار أيضاً ترقية القنصل الأول " **تحسين قدري**" قنصل العراق في (بيروت) الى الدرجة الأولى من السلك الدبلوماسي. مقررات مجلس الوزراء، مقررات شهر تشري تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٤٣، وقائع جلسة الاثنين ١٩٤٣/١٠/١٩، و٢٣، ص٤١.

[٨] رياض الصلح (١٨٩٣–١٩٥١) : رياض رضا الصلح ، سياسي عربي لبناني الأصل ، ولد في مدينة (صور) درس الحقوق في (الاستانة) ، بدأ حياته السياسية في سنٍ مبكرة ، انظم الى جمعية (المنتدى الادبي، العربية الفتاة) نفي الى مصر مع والده بسبب مواقفه المعارضة للاتحاديين ، عاد الى لبنان عام ١٩٣٥ وعمل في سلك المحاماة ، تقلد العديد من المناصب

الحكومية المهمة واهمها رئيس الحكومة سنة ١٩٤١. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ط٣،(بيروت: المؤسسة العربية للنشر، ١٩٩٠) ،ج٣،ص٨٦٧.

[٩] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،م.ب.م ، تسلسل ٣١١ ، الرقم ٣٦٦، الازمة اللبنانية ١٩٤٣-١٩٤٤، كتاب المفوضية البريطانية في (بيروت) الى الديوان الملكي المرقم ٤٣/٤/١٤٠ في ١٩٤٣/١٠/١٦وبطيه (ترجمة نص برقية الجنرال "**سبيزر**" وزير بريطانيا المفوض في لبنان الى رئيس الديوان الملكي) ، و٢ ،ص٢ -٣.

[١٠] المندوبية الفرنسية : هي الهيأة السياسية الفرنسية الحاكمة في لبنان برئاسة الجنرال "**جي كاترو**" ، وهي احدى هيئات لجنة التحرير الفرنسية التي اتخذت من (الجزائر) مقراً لها وترتبط بحكومة المنفى (الحكومة الحرة). المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٦/١٠/٢٠١ في ١٩٤٣/١١/١٥، و١١ ،ص١٦ .

[١١] المصدر نفسه ، ص١٦-١٧.

[١٢] صوت بالموافقة على المنهاج الحكومي جميع أعضاء المجلس النيابي اللبناني ، وعارضه نائب واحد فقط (اميل أدة) ، وتغيب عن جلسة التصويت نائبين فقط من "**المكون المسيحي**" .المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ٩٨٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥، و١٢ ، ص١٩ .

[١٣] اميل ادة (١٨٨٦-١٩٤٩): اميل ادة ، سياسي لبناني ، درس الحقوق ، وعمل اولاً في المحاماة ، الف (حزب الكتلة الوطنية) ، عرف بعلاقاته الواسعة بالفرنسيين ، ووقف الى جانب فرنسا ابان حوادث الازمة اللبنانية عام ١٩٤٣ بعد اختياره رئيسا للبلاد من قبل المندوبية الفرنسية في لبنان. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج١،ص٣٣٥.

[١٤] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،م.ب.م، الازمة اللبنانية ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٦/١٠/٢٠١ في ١٩٤٣/١١/١٥، و١١ ، ص١٨ .

[١٥] تحسين قدري (١٨٩٣-١٩٨٥) : تحسين قدري بن عبد القادر يحيى الترجمان ، ولد في مدينة (بعلبك) ، درس في الكلية العسكرية في (إسطنبول) ، وعمل في الجيش العثماني ضابط في صنف الخيالة ، انظم الى صفوف الثوار في ثورة ١٩١٦ ، ارتبط بصلات وثيقة مع الملك فيصل الأول اذ رافقه في الحضور الى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ وكذلك ابان قيام الحكم الفيصلي في سوريا ، عاد الى العراق عام ١٩٣٦ وعين رئيساً للتشريفات في الديوان الملكي ، انتقل الى سلك الخدمة الخارجية ويعد اول قنصل ومن ثم مفوض للحكومة العراقية في لبنان. للتفاصيل ينظر : مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢،ص٥٤٩-٥٥٠.

[١٦] يوم الهدنة : المقصود به هو اليوم الثاني والعشرين حزيران عام ١٩٤٠ وهو تاريخ توقيع "**الهدنة الفرنسية-الألمانية** " في مدينة فيشي بعد دخول القوات الألمانية الأراضي الفرنسية ابان الحرب العالمية الثانية. سلمان عبد النبي ، دراسة في تاريخ فرنسا السياسي ،(دمشق: دار الملايين ، ٢٠١٢).

[١٧] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،م.ب.م، الازمة اللبنانية ،كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ٩٨٥٩ في ١٩٤٣/١١/١٥، و١٤ ، ص٢١ .

[١٨] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ٩٨٦٠ في ١٩٤٣/١١/١٦، و٢١ ، ص ٣٠.

[١٩] نص مجريات مقابلة المفوض العراقي في (بيروت) السيد "**تحسين قدري**" مع كل من: مسؤولي الشعبة السياسية والهيئة الدبلوماسية في المندوبية الفرنسية متمثلة بـ :"**الجنرال سبيزر والمسيو بوفنر والمسيو هيللو**" بتأريخ ١٠ تشرين الثاني

١٩٤٣. المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٦/١٠/٢٠٢ في ١٩٤٣/١١/١٦ ، و٢٢ ، ص ٣٢.

[٢٠] بشارة الخوري (١٨٩٠-١٩٦٤): بشارة خليل الخوري ، سياسي لبناني من أصول مارونية ، ولد في (بيروت) درس في جامعة القديس يوسف اليسوعية ، عمل في سلك القضاء واختير رئيس محكمة الاستئناف ، أسس الحزب الدستوري سنة ١٩٣٣، اول رئيس للجمهورية اللبنانية عقب استقلال لبنان ، عرف بمعارضته الشديدة لحزب الكتلة الوطنية ، تقلد العديد من المناصب الحكومية أولها وزارة الداخلية سنة ١٩٢٦ واهمها رئاسة الجمهورية عام ١٩٤٣ ، ترك الحياة السياسية عام ١٩٥٢ اثر فشله في الانتخابات النيابية، اتسم عهده بسوء الادارة وانتشار مظاهر الفساد والرشاوى. للتفاصيل ينظر: مير بصري ، اعلام الوطنية والقومية العربية ،تقديم جليل عطيه، (لندن: دار الحكمة ،١٩٩٩)،ص٢١٤؛عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق، ج١، ص٥٤٤.

[٢١] كميل شمعون (١٩٠٠-١٩٨٧): سياسي لبناني ، من اقطاب المسيحية المارونية في لبنان ، ولد في (دير القمر) ، اتم تعليمه في مدارس لبنان ، ثم اكمل دراسته في فرنسا اذ درس القانون والاقتصاد السياسي ، احد اقطاب الحركة الوطنية في لبنان ، تقلد مناصب عدة أهمها رئاسة الجمهورية اللبنانية ١٩٥٢-١٩٥٨. للتفاصيل ينظر : محمد بوذينة ، مشاهير القرن العشرين ،(بيروت :دار الغرب الإسلامي،١٩٩٤)، ص٥٢٥.

[٢٢] سليم تقلا(١٨٩٥-١٩٤٥): سياسي لبناني ولد في (كسروان) ، درس الحقوق في المعهد الفرنسي في لبنان ، وعمل في المحاماة ، انتقل منتصف الثلاثينات الى الوظائف الحكومية وتقلد وظائف عدة في وزارة الاشغال والخارجية ، ثم تقلد وزارة الخارجية ، استمر في الخدمة الحكومية حتى اخر حياته. للتفاصيل ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، المعجم الوزاري سيرة وتراجم لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨،(بيروت: دار بلال للنشر،٢٠٠٨)،٧٨.

[٢٣] عادل عسيران (١٩٠٥-١٩٩٨) : سياسي لبناني ،ولد في مدينة (صيدا) ، ينحدر من اسرة شيعية تحظى بنفوذ واحترام كبير في جنوب لبنان ، اكمل تعليمه الاولي في لبنان ، بدأت اهتماماته السياسية في مرحلة مبكرة من عمره اذ اشترك بتظاهرات عدة ضد الوجود الفرنسي ، تمكن من الإطاحة بحكم الرئيس الخوري، انتخب عضوا عن الجنوب في المجلس النيابي اللبناني لدورات انتخابية وتقلد مناصب عليا عدة في الجمهورية اللبنانية . للتفاصيل ينظر : حسين عبد الحسن عباس الزهيري، عادل عسيران واثره السياسي في لبنان ١٩٣٦-١٩٥٣،"مجلة جامعة ذي قار العلمية" (مجلة) ، مجلد ١٠، العدد ٤، كانون الاول٢٠١٥.

[٢٤] عبد الحميد كرامي (١٨٨٨-١٩٥٠): عبد الحميد كرامي ، سياسي ورجل دين لبناني من مدينة (طرابلس) ، عمل مفتي طرابلس ، ثم اختارته السلطات الفرنسية ليكون حاكما عليها ، عرف بمواقفه الوطنية وانظم الى حركة الاستقلال ابان الازمة اللبنانية عام ١٩٤٣ ، اختير رئيسا للحكومة اللبنانية عام ١٩٤٥. للتفاصيل ينظر عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٣، ص٨١٣

[٢٥] سامي الصلح (١٨٩٠-١٩٦٨): سياسي لبناني ، درس الحقوق ومارس مهنة المحاماة ، ترأس الحكومة اللبنانية مرات عدة أولها عام ١٩٤٢، عاد رئيسا للحكومة ١٩٤٩-١٩٥١، ١٩٥٣-١٩٥٧ ، واستمر بنشاطه السياسي حتى تاريخ وفاته . للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق،ج٣، ص٥٥٠.

[٢٦] د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م.ب.م، الازمة اللبنانية ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ٩٨٦٠ في ١٩٤٣/١١/١٦، و٢٣ ، ص٣٣ ؛ تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٦/١٠/٢٠٢ في ١٩٤٣/١١/١٦ ، و٢٤ ، ص ٣٤-٣٥.

[٢٧] المصدر نفسه ، ص ٣٥-٣٦.

[٢٨] الأمير زيد (١٨٩٨-١٩٧٠):زيد بن الشريف حسين ، اصغر انجال الشريف حسين ، ولد في (إسطنبول) ، نشا ودرس فيها ، ثم اكمل دراسته في جامعة أكسفورد في تخصص الزراعة ، عاد الى الحجاز عام ١٩٠٩ بصحبة والده الذي عين شريفا لمكة ، اشترك في الثورة العربية عام ١٩١٦،جاء الى (بغداد) عام ١٩٢٢، منح رتبة (زعيم) الفخرية في الجيش العراقي سنة ١٩٣٠، تولى نيابة عرش العراق مرات عدة ، تفرغ للعمل الدبلوماسي حتى عام ١٩٥٨ اذ عين وزيرا مفوضا في العديد من العواصم واهمها (إسطنبول ، برلين).للتفاصيل ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث،(لندن : دار الحكمة ،٢٠٠٥)،ج١، ص٥٧-٦٠.

[٢٩]عقد الاجتماع في مقر البلاط الملكي وبحضور وكيل وزير الخارجية "**تحسين العسكري**" في تمام الساعة الحادية عشر من مساء يوم الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ . د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، م.ب.م ، الازمة اللبنانية ، كتاب الديوان الملكي الى مديرية الدعاية والنشر المرقم ٧٣٠ في ١٩٤٣/١١/١٣ ، و٥، ص٧ .

[٣٠] الميثاق الاطلنطي: ذلك الميثاق الموقع على متن الباخرة الحربية في المحيط الأطلسي من قبل الرئيس الأمريكي "**فرانكلين روزفلت**" ورئيس وزراء بريطانيا "**ونستون تشرشل**" في ١٤آب١٩٤١، مؤلفاً من (٨) مواد، جوزت استخدام القوة المسلحة لنزع سلاح اية دولة تهدد الأمن العالمي بذريعة إقرار السلم العالمي، باتت مواده دستور منظمة الأمم المتحدة . للتفاصيل ينظر : سهيل حسن الفتلاوي ، اهداف الأمم المتحدة ومبادئها ،(عمان: دار الحامد، ٢٠١١)،ج١، ص٤٣.

[٣١] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، م.ب.م ، الازمة اللبنانية ، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ١١١ في ١٩٤٣/١١/١٣، و٦ ، ص ٨.

[٣٢] نص برقية الاحتجاج التي قدمها المفوض العراقي في (بيروت) السيد "**تحسين قدري**" الى المندوبية الفرنسية بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٤. المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية المرقم س/٦/١٠/٢٠٣ في ١٩٤٣/١١/١٦ ، و٢٥ ، ص٣٧.

[٣٣] المصدر نفسه ، ص٣٨ ؛ كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش١٠١٠/٨/١٢٥٧ في ١١/١٨/ ١٩٤٣، و٤٤ ، ص٧١ .

[٣٤] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى المفوضية العراقية في (بيروت) المرقم ٧٧٣ في ١٩٤٣/١١/١٣، و٨ ، ص١١ .

[٣٥] المصدر نفسه ، التسلسل ٣١١، الرقم ٥٤٤ ، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهر تشرين الأول والثاني١٩٤٣، وقائع جلسة الاحد ١٩٤٣/١٠/٢٥، و١٤،ص٣٩.

[٣٦] برقية المفوض العراقي في (بيروت) السيد "**تحسين قدري**" الى المندوبية الفرنسية بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٥. تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية المرقم س/٦/١٠/٢٠٤ في ١٩٤٣/١١/١٧،و٣٨،ص٥٦.

[٣٧] مصطفى النحاس(١٨٧٦-): مصطفى محمد النحاس ، ولد في مدينة (سمنود) ، والده تاجر اخشاب ، درس الحقوق في (القاهرة)، عمل في المحاماة ودخل سلك القضاء ، انظم الى الحركة الوطنية المصرية واختاره "سعد زغلول" سكرتيرا لـ"حزب الوفد" ، نفي مع قادة الحركة الوطنية المصرية الى (جبل طارق) والى (جزيرة سيشل)، ترأس الحكومة المصرية لمرات عدة أولها عام ١٩٢٨. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام الوطنية والقومية العربية ، ص٨٨-٩٠.

[٣٨] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، م.ب.م ، الازمة اللبنانية ،كتاب المفوضية العراقية في (بيروت) الى المفوضية العراقية في (القاهرة) المرقم س ٦٠/٤ في ١٩٤٣/١١/١٧، و٣٩ ، ص ٦١ .

[٣٩] المصدر نفسه ، كتاب المفوضية العراقية في (القاهرة) الى وزارة الخارجية المرقم ٦٥٢ في ١٩٤٣/١١/١٧، و ٤٠، ص٦٣؛ كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ش١٢٥٧/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٧،و ٤١، ص٦٤ .

[٤٠] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٦٦١٤/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥، و ١٥،ص٢٢ .

[٤١] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/ ٦٦١٥/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥،و ١٦،ص٢٣-٢٤ .

[٤٢] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش٦٦١٦/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥، و١٧ ، ص٢٥ .

[٤٣] المصدر نفسه، كتاب الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش / ٦٦١٨/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٦، و٢٦ ، ص ٣٩.

[٤٤] وقعت البرقيات باسم كل من السادة : "**عادل الشوا ، عبدالقادر حكمت ، خضر ترزي ، عاصم بيسو ، محمد أبو شعبان ، عبد الله الحوراني ، حسن خيال ، محمد أبو رمضان ، رشدي الشوا رئيس بلدية غزة**". المصدر نفسه ، الرقم ١٣٥٣ في ١٩٤٣/١١/١٥، و ١٨، ص ٢٦-٢٧ .

[٤٥] وقعت البرقية باسم "**الشيخ سعيد أبو محمد**" ، رئيس عشيرة الفوازة في (القاهرة). المصدر نفسه ، الرقم بلا ، ١٩٤٣/١١/٢٠، و٥٦، ص ٩٤.

[٤٦] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي ش٦٦٣٥/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٦، و٢٧ ، ص ٤٠.

[٤٧] هذا ما كشف عنه المفوض العراقي في (بيروت) في تقريره الى المفوضية العراقية في (القاهرة) لاطلاع الحكومة المصرية على جهود المملكة العراقية لحل الازمة. المصدر نفسه، كتاب المفوضية العراقية في (بيروت) الى المفوضية العراقية في (القاهرة) المرقم ٦٢/٤ في ١٩٤٣/١١/١٦، و ٢٨، ص٤١-٤٢ .

[٤٨] تمكن كل من "**حبيب أبو شهلا (نائب رئيس الوزراء) ومجيد أرسلان (وزير الداخلية) من عدم الوقوع في قبضة السلطات الفرنسية**" .المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٨/١٢٥٧ / ٦٦٨٧ في ١٩٤٣/١١/١٧، و٣٦، ص٥٦ .

[٤٩] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٦٦٨٧/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٧، و٣٦، ص٥٦ .

[٥٠] المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية المرقم س/٢٠٥/١٠/٦ في ١٩٤٣/١١/١٧، و ٣٧، ص٥٧-٥٨.

[٥١] المصدر نفسه ، كتاب الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠١٣٦/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٠، و٥٧، ص٩٦.

[٥٢] المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية المرقم س/٢٠٦/١٠/٦ في ١٩٤٣/١١/١٨،و٥٠،ص٨٤؛ كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٨/١٢٥٧/ ١٠١٢٧في ١٩٤٣/١١/٢٠، و٥٨ ، ص٩٨.

[٥٣] المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٢٠٧/١٠/٦ في ١٩٤٣/١١/١٩،و٥٤، ص٩١.

[٥٤] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٩٩١٤/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٠، و٥٩ ، ص ٩٩ .

[٥٥] وقعت البرقية باسم وكيل المفوضية العراقية في (واشنطن) السيد "**حسن كبة**" والذي اكد في تقريره الى وزارة الخارجية ان الحكومة الامريكية تشاطر العراق في موقفه الرافض لتعدي السلطات الفرنسية.كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٢٥٧/٨ع/١٠٠١٥ في ١٩٤٣/١١/١٨، و ٤٩، ص٨٢.

[٥٦] المصدر نفسه، تقرير المفوضية العراقية في (دمشق) المرقم ١٧٣/١/٦ في ١٩٤٣/١١/١٦،و٣٥ ، ص٥٥ ؛ كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٢٥٧/٨/١٠٠١٢ في ١٩٤٣/١١/١٨ ، و٤٨، ص٨٠.

[٥٧] المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٢٠٩/١٠/٦ في ١٩٤٣/١١/٢٤، و٧٠ ، ص١١٧ .

[٥٨] المقصود به الشيخ حسن الأطرش.

[٥٩] اكد المفوض العراقي في (بيروت) ان المجلس الحكومي اللبناني الذي الفه (اميل ادة) شهد استقالة كل من : "**حلمي حيدر** ، **جورج مراد** ، **نصري حداد**" ، فضلاً عن تقديم "**اميل اده**" استقالته ايضاً ومنذ أربعة أيام. المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٢٠٩/١٠/٦ في ١٩٤٣/١١/٢٤، و٧١ ، ص١١٨-١١٩ .

[٦٠] المصدر نفسه ، ص١٢٠.

[٦١] نص برقية رئيس المجلس النيابي اللبناني في (بشامون) السيد "**صبري حمادة**" الى المفوضية العراقية في (بيروت) الموقعة بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢١. المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش١٠٣١٤/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٧، و٨٢، ص١٣٥.

[٦٢] أذيع هذا البيان عن المقر الحكومي في (بشامون) بتوقيع القائم بأعمال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السيد "**حبيب أبو شهلا**" وعن رئيس مجلس النواب "**صبري حمادة**" . المصدر نفسه ، ص١٣٦-١٣٧ .

[٦٣] الأمم المتحدة : منظمة عالمية أسست بعد قيام الحرب العالمية الثانية وفشل منظمة عصبة الأمم في إقرار السلام العالمي ، وأول من ذكر هذا المصطلح هو الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت " وعقدت لأجل تأسسيها مؤتمرات عدة أهمها (الميثاق الاطلنطي) ، ليوقع ميثاقها في سان فرانسيسكو في عشرين حزيران ١٩٤٥ وبعد انتهاء الحرب عقدت اول اجتماعاتها في ٢٤ أيلول ١٩٤٥.للتفاصيل ينظر: يوسي ام هانيماكي ، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد فتحي خضر ،(القاهرة :كلمات غربية للنشر والترجمة،٢٠١٣).

[٦٤] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، م.ب.م، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٢٥٧/ ٨/ ١٠٥١٠ في ١٩٤٣/١١/٢٠، و٦٠ ، ص١٠١ .

[٦٥]المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٢٥٧/٨/١٠٥١١ في ١١/٢٠ / ١٩٤٣ ، و ٦١، ص١٠٣ .

[٦٦] نص برقية "**أهالي عكار**" الى المفوض العراقي في (بيروت) بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٨ . المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س ١٠/٦ / ٢٠٨ في ١٩٤٣/١١/٢٢، و٦٧، ص١١١.

[٦٧] المصدر نفسه ، تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى المفوضية العراقية في (القاهرة) المرقم س/٢٠٩/٣ في ١٩٤٣/١١/٢٥، و ٨١، ص١٣٤ ؛كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ١٢٥٧/٨/ ١٠٣٥١ في ١٩٤٣/١١/٢٧ ، و٨٤ ، ص ١٣٧ .

[٦٨] المصدر نفسه ، ص ١٣٨-١٣٩ .

[٦٩] نص مذكرة احتجاج وزارة الخارجية العراقية الى القائم بأعمال المفوضية الامريكية في (بغداد) الى "**المستر دانيال كوردن**" المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٨/١٢٥٧/ ١٣٤٩ في ١٩٤٣/١١/٢٢،و ٦٨، ص١١٣ .

[٧٠] نص ترجمة كتاب المفوضية الامريكية في (بغداد) الى وزارة الخارجية العراقية. المصدر نفسه ، كتاب المفوضية الامريكية في(بغداد) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم

140 -14 -43 .26 octoober 1943,d77 ,p109.

[٧١] برقية وزير الخارجية الأمريكي "**المستر كوردل هل**" الى الوزير العراقي المفوض في (واشنطن) بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٦ . المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٤١٧ في ١٩٤٣/١١/٢٨، و٩١، ص١٤٤.

[٧٢] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠٤٢٠/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٣٠،و٩٢ ،ص١٤٦ .

[٧٣] نص رد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطاني "**السير الكسندر كادوكان**" . المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٨/١٢٥٧/ ١٠٤٢٠ في ١٩٤٣/١١/٣٠، و٩٣ ،ص١٤٣ .

[٧٤] نص برقية الاحتجاج الموقعة من قبل الوزير المفوض العراقي في (واشنطن) "**علي جودت الايوبي**" . بتاريخ ٢٤ /١٩٤٣/١١.المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٦٥٦/٨/١٢٠٧ في ١٩٤٤/٢/١،و١١١ ، ص١٥٨-١٦٠.

[٧٥] رد وزير الخارجية الأمريكي "**كوردل هل**" على برقية السيد "**علي جودت الايوبي**" بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٦. المصدر نفسه ، كتاب الخارجة الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ش/٦٥٦/٨/١٢٠٧ في ١٩٤٤/٢/١، و١١٢، ص ١٦١-١٦٢.

[٧٦] المصدر نفسه ، كتاب الخارجية العراقية الى سكرتارية مجلس الوزراء ، المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٢٥٥ في ١٩٤٣/١١/٢٤، و٨٠ ، ص١٣٢ .

[٧٧] المصدر نفسه ، ص ١٣٣ .

[٧٨] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٣٥١ في ١٩٤٣/١١/٢٧، و٨٧، ص ١٤٠ .

[٧٩] المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

[٨٠] خول الجنرال "**جي كاترو**" بالتفاوض مع اركان الحكومة الدستورية وتبليغهم بقرارات اللجنة المجتمعة في (الجزائر) المتضمنة ارجاع الوضع الدستوري في لبنان . المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠٣٥٣/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٨،و٩٠،ص١٤٣.

[٨١] وفد كل من : "**المسيو شاتينو وكيل المندوب العام والجنرال دي لافالد القائد الفرنسي والجنرال كاترو ممثل اللجنة الفرنسية**" لمقابلة رئيس الجمهورية "**بشارة الخوري**" لإبلاغه بقرارات لجنة التحرير الفرنسية في (الجزائر) والمتضمنة إعادة الأوضاع في لبنان الى ما كانت عليه قبل حوادث الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ ، وتم هناك إذاعة بيان حل الازمة وإعادة حكومة رياض الصلح . المصدر نفسه ، كتاب الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء ، المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٣٥٤ في ١٩٤٣/١١/٢٨،و٩٥،ص١٥٢.

[٨٢] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٣١٨ في ١٩٤٣/١١/٢٧، و٨٨ ، ص ١٤١.

[٨٣]المصدر نفسه ، ص١٥٣.

[٨٤] المصدر نفسه ، ص ١٥٤.

[٨٥] برقية نائب الوصي "**الأمير زيد**" الى رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ "**بشارة الخوري**" بمناسبة عودته الى السلطة. المصدر نفسه ، الإرادة الملكية المرقمة ١١٢ في ١٩٤٣/١١/٢٢ و ٧٢، ص١٢١ ؛ كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية المرقم ٣٣٧ في ١٩٤٣/١١/٢٣،و٧٧،ص١٢٩ .

[٨٦] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية ومجلس الوزراء المرقم ٧٣٨ في ١٩٤٣/١١/٢٧،و٩٦ ، ص ١٥٥ .

[٨٧] وقائع جلسة المجلس النيابي اللبناني بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١ .المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١١٢٩٦ في ١٩٤٤/١/٣،و١٠٧ ،ص١٣٧ .

[٨٨] نص برقية تلغراف من رئيس الجمعية العربية الوطنية السيد "**بشير جورج**" من (لاباز) بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٣، و٧٣، ص١٢٢ ؛ اكد الديوان الملكي في اجابته ان سمو نائب الوصي يتابع شؤون لبنان وسائر البلاد العربية باهتمام بالغ. كتاب الديوان الملكي الى المفوضية العراقية في (بيروت) المرقم ١١٨ في ١٩٤٣/١٢/٤، و١٠٨، ص١٣٨.

[٨٩] حمدي الباجه جي(١٨٨٦.١٩٤٨): احمد حمدي عبد الوهاب رشدي الباجه جي، من مواليد (بغداد)، حاصل على شهادة الكلية(الملكية –الادارية الشاهانية) سنة١٩٠٨،من مؤسسي الحزب الوطني العراقي عمل في التدريس في مدرسة الحقوق ، شغل العديد من الوظائف العليا منها: (وزير الأوقاف سنة ١٩٢٥، وزير الدفاع وكالةٍ سنة١٩٢٦) ، فضلاً عن عضوية مجلس النواب العراقي لخمس دورات انتخابية،. للتفاصيل ينظر:أفراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٧ –١٩٤٨،رسالة ماجستير،(جامعة بغداد: كلية الآداب ، ١٩٩٥) ؛مير بصري، أعلام السياسة في تاريخ العراق الحديث،ج١،ص٢٤٩.٢٥٣.

[٩٠] توفيق السويدي(١٨٩١–١٩٦٨) :سليمان توفيق يوسف السويدي ، ابن رئيس مجلس الأعيان يوسف السويدي، ولد في (بغداد) حاصل على شهادة الحقوق في (بغداد) ،تقلد مناصب عُليا عده في الدولة العراقية منها وزارة المعارف والخارجية و رئاسة الحكومة سنة ١٩٢٩، ١٩٤٦، ١٩٥٠ ورئاسة مجلس النواب سنة ١٩٢٩. للتفاصيل ينظر: باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث ١٨٦٩–١٩٦٩،(البصرة: مطبعة اوفسيت الميناء، ١٩٧٨)، ج١،ص١٨٦؛مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ص١٣٩–١٤٢.

[٩١] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، (بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٤٤) ، الجلسة السادسة ،السبت ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص ٤٤–٤٥.

[٩٢] عصبة الأمم : منظمة دولية عالمية ، تعد من ثمار مؤتمر الصلح في فرساي ، تتألف من ستة عشر مادة هي ذات المواد التي جاءت بها معاهدة فرساي ، عقدت اول اجتماع لها في (جنيف) في سويسرا في العاشر من كانون الثاني ١٩٢٠ ، بهدف إقرار السلام وحمايته. للتفاصيل ينظر: صادق حسن السوداني، صفحات من تاريخ عصبة الأمم ،(بغداد:دار الجواهري ، ٢٠١٣).

[٩٣] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، الجلسة السادسة ، ص٤٦.

[٩٤] عبد الوهاب محمود(١٨٩١–١٩٧٢): عبد الوهاب محمود ، من مواليد مدينة (بغداد) ، حاصل على شهادة الحقوق من (بغداد)، تقلد مناصب حكومية عدة أهمها وزارة الخارجية ، عضو حزب الاحرار ، وانتخب عام ١٩٥٣ نقيبا للمحاميين

العراقيين ، وانتدب اخر حياته سفيرا للعراق في موسكو . للتفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية ، (بيروت: شركة العارف للأعمال ،٢٠١٣) ص٤٠٨.

[٩٥] فرانكلين روزفلت (١٨٨٢-١٩٤٥): الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية ينحدر من اسرة أمريكية ارستقراطية، ولد في مدينة (نيويورك)، درس الحقوق في جامعة هارفرد ، بدأت حياته السياسية عام ١٩١٠ عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي ، ثم بدأ عهد تسلم المناصب الحكومية واهمها رئاسة الولايات المتحدة الأميركية للسنوات (١٩٣٣-١٩٤٥)، توفي نتيجة سوء وضعه الصحي. للتفاصيل ينظر : نايجل هاملتون ، القياصرة الأمريكيون سيرة الرؤساء من د روزفلت الى جورج دبليو بوش،(بيروت: شركة المطبوعات،٢٠١٣)، ص١٩-٧٩.

[٩٦] ونستون تشرشل (١٨٧٤-١٩٦٥): ونستون ليونارد سبنسر تشرشل ، من عظماء السياسة البريطانية ، من اسرة بريطانية عريقة ارستقراطية، تقلد مناصب حكومية رفيعة منها وزارة الخزانة ووزارة الداخلية ووزارة المستعمرات ، ورئيسا للحكومة مرتين ،عرف بتأييده الواسع للتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، كان اهم الشخصيات التي أسست منظمة الأمم المتحدة ، له مؤلفات عدة في الادب والتاريخ منحته جائزة نوبل للآداب . للتفاصيل ينظر :كايتي داينز ، حياة المشاهير ونستون تشرشل ، تعريب سوزان رضا ،(بيروت:دار المجاني،٢٠٠٧).

[٩٧] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، الجلسة السادسة ، ص٤٧-٤٨.

[٩٨] محمود رامز(١٨٧٥-١٩٨٠) : محمود رامز محمد السعدون ، ولد في (بغداد) ، درس في الكلية العسكرية في (إسطنبول) ومن زملاء دراسته الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك ، عمل ضابطا في الجيش العثماني ، ثم انظم الى الحركة الوطنية في العراق (الفرات الأوسط) ، غادر العراق الى الحجاز وعاد برفقة الملك فيصل سنة ١٩٢١، عاد انضمامه بالجيش العراقي سنة ١٩٢٤ ومنح رتبة (مقدم) ، انتخب عضوا في المجلس النيابي العراقي لدورات عدة ويعتبر صوت المعارضة في المجلس النيابي العراقي. للتفاصيل ينظر: مير بصري ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، ص٣٤٣-٣٤٥.

[٩٩] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، الجلسة السادسة ، ص ٤٩-٥٠.

[١٠٠] حسن السهيل (١٨٩٠-١٩٦٣): حسن السهيل النجم، ولد في مدينة (عقرقوف) في (بغداد) ، زعيم قبيلة (بني تميم) ، آلت اليه زعامة قبيلته وهو في الثامنة عشر من عمره ، عرف عنه اللياقة الأدبية والهدوء ، عرف بوطنيته ومعارضته للانتداب البريطاني، انتخب عضوا في مجلس النواب لدورات عدة (١٩٣٣، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٦).للتفاصيل ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث،ج٢، ٣٩١-٤٠٢.

[١٠١] شارل ديغول(١٨٩٠-١٩٧٠): شارل اندري جوزاف ماري ديغول ، ولد في مدينة (ليل) الفرنسية ، ابن أحد أساتذة الفلسفة والادب في احدى الكليات اليسوعية الفرنسية ، التحق بالمدرسة الحربية في مدينة (سان سير) اشترك في الحرب العالمية الأولى وأصيب إصابة بالغة ، رفض الاعتراف بالهدنة الألمانية وغادر فرنسا الى لندن ليؤلف هناك حكومة المنفى (الحكومة الحرة) ، ويكون اول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة ، له عدة مؤلفات في مجال الحرب منها☹"**حد السيف** ، **نحو جيش محترف**" . للتفاصيل ينظر : لجنة من الادباء ، مذكرات الجنرال ديغول (رجل حكم وحرب) ، (منشورات المكتبة العصرية _مكتبة الطلاب_ ، د.ت) ؛ محمد بوذينة ، مشاهير القرن العشرين ،(بيروت:دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٤)، ص٣٨٦-٣٨٧.

[١٠٢] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، الجلسة السابعة ، الثلاثاء ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص٤٧-٤٨.

[١٠٣] مولود مخلص(١٨٨٥–١٩٥١): مولود احمد الرجب شعبان التكريتي ، ولد في (الموصل)، درس في الإعدادية العسكرية في (بغداد)، التحق بالكلية العسكرية في (إسطنبول) ، تقلد وظائف عسكرية وإدارية في (بغداد) و(الموصل) ، اشترك في معركة (الشعيبة) ، انظم الى الثورة العربية عام ١٩١٦، تقلد مناصب رفيعة عدة من متصرف الى عضو في مجلس الاعيان ومجلس النواب. مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ج١، ٢٠٩–٢٠١٥.

[١٠٤] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، الجلسة السابعة ، الثلاثاء ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص٤٩.

[١٠٥] إبراهيم عطار باشي(١٨٧٧–١٩٦٣): إبراهيم احمد عطار باشي ، ولد في مدينة(الموصل) ، درس العلوم الدينية فيها ، انظم الى جمعية العلم وحزب الاستقلال الوطني ، له مواقف عدة للدفاع عن عراقية (الموصل)، انتخب عضوا في المجلس النيابي العراقي لدورات عدة .للتفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق ،ص١٦.

[١٠٦] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، الجلسة السابعة ، ص٥٠–٥١.

[١٠٧] محمد أمين زكي (١٨٨٠–١٩٤٨): محمد أمين زكي عبد الرحمن نوسيره تي، ولد في (السليمانية)، خريج الكلية العسكرية وكلية الأركان الحربية سنة ١٩٠٤، عمل مدرساً في المدرسة العسكرية العراقية سنة ١٩٢٤، عضو مجلس النواب لدوراتٍ عدة ،نائب رئيس مجلس النواب للسنوات(١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٣٧، ١٩٣٩).للتفاصيل ينظر: مذكرات احمد مختار بابان، ترجمة وتقديم الدكتور كمال مظهر أحمد، (عمان: مطبعة الجامعة، ١٩٩٩).

[١٠٨] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣، الجلسة السابعة ، ص٥١.

[١٠٩] المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة ، السبت ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص٥٣ .

[١١٠] المصدر نفسه، ص٥٣ –٥٤.

[١١١] المصدر نفسه، ص٥٤.

[١١٢] انطوني ايدن (١٨٩٧–١٩٧٧) : سير روبرت انطوني ايدن ، ولد في مدينة و(ندلستون) في (ديرهام) ، من عائلة إنكليزية ارستقراطية ، هو حفيد اهم رجال الاقتصاد البريطانيين في القرن التاسع عشر ، ووالده بارونا ، رفض في الكلية العسكرية لضعف بصره ، لذا تطوع في الجيش ، بدأت حياته السياسية عام ١٩٢٢ عضوا في مجلس العموم البريطاني ، وتقلد العديد من المناصب الحكومية أهمها وزارة الخارجية عام ١٩٣٥ –١٩٣٨ ١٩٤٠–١٩٤٥، ١٩٥١–١٩٥٥ وأخيرا رئيسا للحكومة البريطانية عام ١٩٥٥–١٩٥٧. للتفاصيل ينظر: ميثاق بيات عبد الضيغمي ، انتوني ايدن والقضية المصرية ،(بيروت: منشورات النور،٢٠١٨) ؛ محمد بوذينة ، المصدر السابق، ص٨٢–٨٣.

[١١٣] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣ ، الجلسة الثامنة ، ص٥٤–٥٥.

[١١٤] المصدر نفسه،ص٥٦.

[١١٥] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،م.ب.م ، الازمة اللبنانية ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٢٥٧/٨/١٩١٢٥ في ١٩٤٣/١١/٢٠،و٦٢ ، ص ١٠٥.

[١١٦] وقعت البرقية في (بشامون) بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٥ باسم "**مجيد ارسلان وزير الداخلية والدفاع ، حبيب أبو شهلا عن رئيس الوزراء ورئيس الدولة ، صبري حمادة رئيس المجلس** ". المصدر نفسه ، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٣٨٢٨ في ١١/٢٠/ ١٩٤٣، و٦٣ ، ص١٠٦ .

[١١٧] المصدر نفسه ، كتاب المجلس النيابي العراقي الى الديوان الملكي المرقم ٢٣٣ في ١٩٤٣/١١/٣٠، و٩٩، ص١٧٣ .

[١١٨] وقع البرقية باسم رئيس مجلس النواب الإيراني السيد "**حسن اسفندرياري**" .

[١١٩] المصدر نفسه ، كتاب المجلس النيابي العراقي الى الديوان الملكي المرقم ٢٣٣ في ١٩٤٣/١١/٣٠، و٩٩، ص١٧٤ .

[١٢٠] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٤٣،(بغداد : مطبعة الحكومة، ١٩٤٤) ، الجلسة الاولى ، الأربعاء ١٩٤٣/١٢/١، ص٦١.

[١٢١] المصدر نفسه ، ص٦١-٦٢.

[١٢٢] المصدر نفسه ، ص٦٣.

[١٢٣] الازمة اللبنانية ، كتاب الديوان الملكي الى مديرية الدعاية والنشر المرقم ٧٣٢ في ١٩٤٣/١١/١٧ ، و٤٢، ص٦٧ .

قائمة المصادر

الوثائق غير المنشور (الملفات)

- التسلسل ٣١١ ، الرقم ٣٥٤ ، الارادات الملكية السامية ، ١٩٤٢-١٩٤٣.
- التسلسل ٣١١، الرقم ٣٥٥ ، الارادات الملكية ،١٩٤٣-١٩٤٤.
- التسلسل ٣١١، الرقم ٣٦٦ ، الازمة اللبنانية ، ١٩٤٣-١٩٤٤.
- التسلسل ٣١١، الرقم ٥٤٤ ، مقررات مجلس الوزراء، مقررات شهري تشرين الأول وتشرين الثاني١٩٤٣.

الوثائق

- الإرادة الملكية المرقمة ج٩٠٦ في ١٩٤٣/١٠/١١ المتضمنة (المصادقة على قرار الاعتراف باستقلال الجمهورية اللبنانية).
- الإرادة الملكية المرقمة ١١٢ في ١٩٤٣/١١/٢٢المتضمنة (برقية نائب الوصي الأمير زيد الى رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري بمناسبة عودته الى السلطة) .
- البرقيات المرقمة ١٣٥٣ في ١٩٤٣/١١/١٥، بتوقيع السادة (عادل الشوا ، عبدالقادر حكمت ، خضر ترزي ، عاصم بيسو ، محمد أبو شعبان ، عبد الله الحوراني ، حسن خيال ، محمد أبو رمضان ، رشدي الشوا رئيس بلدية غزة).
- البرقية المرقمة بلا ، ١٩٤٣/١١/٢٠بتوقيع السيد (الشيخ سعيد أبو محمد ، رئيس عشيرة الفوازة في القاهرة).
- برقية تلغراف من رئيس الجمعية العربية الوطنية السيد "بشير جورج" من (لاباز) بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٣.
- الإرادة الملكية المرقمة ج ٥٣٣ في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٢المتضمنة (الموافقة على الهيأة الوزارية لحكومة نوري السعيد).
- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٦/١٠/٢٠١ في ١١/١٥/ ١٩٤٣.
- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٦/١٠/٢٠٢ في ١١/١٦/ ١٩٤٣ ، وبطيه (وبطيه مجريات مقابلة المفوض العراقي في (بيروت) السيد تحسين قدري مع كل من: مسؤولي الشعبة السياسية والهيئة الدبلوماسية في المندوبية الفرنسية متمثلة بالجنرال سبيزر والمسيو بوفنر والمسيو هيللو بتأريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣).
- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية المرقم س/٦/١٠/٢٠٣ في ١٩٤٣/١١/١٦ وبطيه (نص برقية الاحتجاج التي قدمها المفوض العراقي في (بيروت) السيد تحسين قدري الى المندوبية الفرنسية) بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٤).
- تقرير المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية المرقم س/٦/١٠/٢٠٤في ١٩٤٣/١١/١٧، وبطيه (برقية المفوض العراقي في(بيروت)السيد تحسين قدري الى المندوبية الفرنسية بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٥).
- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية المرقم س/٦/١٠/٢٠٥ في ١٩٤٣/١١/١٧.

- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية المرقم س/٢٠٦/١٠/٦ في ١٩٤٣/١١/١٨.
- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٢٠٧/١٠/٦ في ١١/١٩/ ١٩٤٣.
- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/٢٠٨/١٠/٦ في ١١/٢٢/ ١٩٤٣.
- تقرير المفوضية العراقية في (بيروت) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س ١٠/٦ / ٢٠٩ في ١١/٢٤/ ١٩٤٣.
- برقية أهالي عكار الى المفوض العراقي في (بيروت) بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٨ .
- تقرير المفوضية العراقية في (دمشق) المرقم ١٧٣/١/٦ في ١٩٤٣/١١/١٦.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٢٥٥ في ١٩٤٣/١١/٢٤.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء ، المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٣٥٤ في ١٩٤٣/١١/٢٨، بطيه (محضر اجتماع المسيو شاتينو وكيل المندوب العام والجنرال دي لافال القائد الفرنسي والجنرال جي كاترو ممثل اللجنة الفرنسية مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي تقرر فيه الإعلان رسمياً عن حل الازمة وعودة حكومة رياض الصلح) .
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش / ٦٦١٨/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٦.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠١٣٦/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٠.
- كتاب الديوان الملكي الى المفوضية العراقية في (بيروت) المرقم ١١٨ في ١٩٤٣/١٢/٤.
- كتاب الديوان الملكي الى المفوضية العراقية في (بيروت) المرقم ٧٧٣ في ١٩٤٣/١١/١٣.
- كتاب الديوان الملكي الى مديرية الدعاية والنشر المرقم ٧٣٠ في ١٩٤٣/١١/١٣ ، المتضمن (مجريات اجتماع البلاط الملكي مع الوزيرين المفوضين البريطاني والامريكي في بغداد وبحضور وكيل وزير الخارجية تحسين العسكري في تمام الساعة الحادية عشر من مساء يوم الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣).
- كتاب الديوان الملكي الى مديرية الدعاية والنشر المرقم ٧٣٢ في ١٩٤٣/١١/١٧ .
- كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ١١١ في ١٩٤٣/١١/١٣.
- كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية المرقم ٧٣٥ في ١٩٤٣/١١/٢٣.
- كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية ومجلس الوزراء المرقم ٧٣٨ في ١٩٤٣/١١/٢٧.
- كتاب المجلس النيابي العراقي الى الديوان الملكي المرقم ٢٣٣ في ١٩٤٣/١١/٣٠.
- كتاب المفوضية الامريكية في(بغداد) الى وزارة الخارجية العراقية المرقم

140 -14 -43 .26 octoober 1943.

- كتاب المفوضية البريطانية في (بيروت) الى الديوان الملكي المرقم ٤٣/٤/١٤٠ في ١٩٤٣/١٠/١٦وبطيه (ترجمة نص برقية الجنرال سبيزر وزير بريطانيا المفوض في لبنان الى رئيس الديوان الملكي).
- كتاب المفوضية العراقية في (القاهرة) الى وزارة الخارجية المرقم ٦٥٢ في ١٩٤٣/١١/١٧.
- كتاب المفوضية العراقية في (بيروت) الى المفوضية العراقية في (القاهرة) المرقم س ٦٢/٤ في ١٩٤٣/١١/١٧.
- كتاب المفوضية العراقية في (بيروت) الى المفوضية العراقية في (القاهرة) المرقم ٦٠/٤ في ١٩٤٣/١١/١٦.
- كتاب المفوضية العراقية في (بيروت) الى المفوضية العراقية في (القاهرة) المرقم س/٢٠٩/٣ في ١٩٤٣/١١/٢٥.
- كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٣٨٢٨ في ١١/٢٠/ ١٩٤٣.
- كتاب وزارة الخارجة العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٦٥٦/٨/١٢٠٧ في ١٩٤٤/٢/١،وبطيه (رد وزير الخارجية الأمريكي كوردل هل على برقية السيد علي جودت الايوبي بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٦).
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٢٥٧/ ١٠٥١٠/٨ في ١٩٤٣/١١/٢٠.

- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ٩٨٦٠ في ١٩٤٣/١١/١٦.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ٩٨٥٩ في ١٩٤٣/١١/١٥.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٣٥١ في ١٩٤٣/١١/٢٧.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١١٢٩٦ في ١٩٤٤/١/٣وبطيه (وقائع جلسة المجلس النيابي اللبناني بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١) .
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ت ٢٠/١١٢٣/ ١٨٠٩ في ١٩٤٣/١٠/١٤.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ٩٨٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٤١٧ في ١٩٤٣/١١/٢٨وبطيه (برقية وزير الخارجية الأمريكي المستر كوردل هل الى الوزير العراقي المفوض في (واشنطن) بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٦).
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٣٥١ في ١٩٤٣/١١/٢٧.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش ٨/١٢٥٧ / ١٠٣١٨ في ١٩٤٣/١١/٢٧.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٦٥٦/٨/١٢٠٧ في ١٩٤٤/٢/١، وبطيه (نص برقية الاحتجاج الموقعة من قبل الوزير المفوض العراقي في (واشنطن) علي جودت الايوبي بتاريخ ٢٤ /١١/١٩٤٣).
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٨/١٢٥٧/ ١٠١٢٧في ١٩٤٣/١١/٢٠.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٨/١٢٥٧/ ١٠٤٢٠ في ١٩٤٣/١١/٣٠ وبطيه (نص رد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطاني السير الكسندر كادوكان) .
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠٠١٢/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٨ .
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠٣٥٣/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٨.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠٤٢٠/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٣٠.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠٥١١/٨/١٢٥٧ في ١١/٢٠ /١٩٤٣.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٩١٢٥/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٠.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٦٦١٤/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش/١٠٠١٥/ع٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٨.
- كتاب وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء المرقم ش١٠٣١٤/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٧.
- كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ش١٢٥٧/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٧.
- كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي ش٦٦٣٥/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٦.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/ ٦٦١٥/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٨/١٢٥٧/ ١٣٤٩ في ١٩٤٣/١١/٢٢وبطيه (نص مذكرة احتجاج وزارة الخارجية العراقية الى القائم بأعمال المفوضية الامريكية في (بغداد) الى المستر دانيال كوردن) .
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٦٦٨٧/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٧.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش/٩٩١٤/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/٢٠.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش١٠١٠/٨/١٢٥٧ في ١١/١٨/ ١٩٤٣.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ش٦٦١٦/٨/١٢٥٧ في ١٩٤٣/١١/١٥.
- وقائع جلسة الاحد ١٠تشرين الأول ١٩٤٣.

- وقائع جلسة الاثنين ١٩ تشرين الأول ١٩٤٣.
- وقائع جلسة الاحد ٢٥تشرين الأول ١٩٤٣.

محاضر مجلس النواب

الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٣،(بغداد : مطبعة الحكومة، ١٩٤٤).

ـــــــــــــــــ، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٤٣،(بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٤٤).

الرسائل والاطاريح

- أفراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٧ –١٩٤٨،رسالة ماجستير،(جامعة بغداد: كلية الآداب ، ١٩٩٥) .

المصادر

- _سعاد رؤوف شير علي، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥،مراجعة الدكتور كمال مظهر احمد،(بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨).
- سلمان عبد النبي ، دراسة في تاريخ فرنسا السياسي ،(دمشق: دار الملايين ، ٢٠١٢).
- سهيل حسن الفتلاوي ، اهداف الأمم المتحدة ومبادئها ،(عمان: دار الحامد، ٢٠١١)،ج١.
- صادق حسن السوداني، صفحات من تاريخ عصبة الأمم ،(بغداد: دار الجواهري ، ٢٠١٣).
- عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى ١٩٣٢، ط٢، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية،١٩٨٨).
- عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتأريخ الوزرات العراقية في العهد الملكي الزائل ،ط٢،(بيروت : دار الرافدين،٢٠١٤).
- يوسي ام هانيماكي ، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد فتحي خضر ،(القاهرة :كلمات غربية للنشر والترجمة،٢٠١٣).

الموسوعات والمعاجم

- باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث ١٨٦٩–١٩٦٩،(البصرة: مطبعة اوفسيت الميناء، ١٩٧٨)، ج١.
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية ، (بيروت: شركة العارف للأعمال ،٢٠١٣).
- لجنة من الادباء ، مذكرات الجنرال ديغول (رجل حكم وحرب) ، (منشورات المكتبة العصرية _مكتبة الطلاب_ ، د.ت) .
- مذكرات احمد مختار بابان، ترجمة وتقديم الدكتور كمال مظهر أحمد، (عمان: مطبعة الجامعة، ١٩٩٩).
- محمد بوذينة ، مشاهير القرن العشرين ،(بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٤).
- مكي عزيز، نوري السعيد، (بغداد: مطبعة الأسواق،١٩٥٧) .
- ميثاق بيات عبد الضيغمي ، انتوني ايدن والقضية المصرية ،(بيروت: منشورات النور،٢٠١٨)
- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن:دار الحكمة ، ٢٠٠٥)،ج١.
- ـــــــــــ ، اعلام السياسة في العراق الحديث ،(لندن : دار الحكمة،٢٠٠٤) ج٢.
- ـــــــــــ ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، تقديم جليل عطيه،(لندن: دار الحكمة ،١٩٩٩).
- نايجل هاملتون ، القياصرة الأمريكيون سيرة الرؤساء من د روزفلت الى جورج دبليو بوش،(بيروت: شركة المطبوعات،٢٠١٣).
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ط٣،(بيروت: المؤسسة العربية للنشر، ١٩٩٠) ،ج٣.

- عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، المعجم الوزاري سيرة وتراجم لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨،(بيروت: دار بلال للنشر،٢٠٠٨).
- كايتي داينز ، حياة المشاهير ونستون تشرشل ، تعريب سوزان رضا ،(بيروت:دار المجاني،٢٠٠٧).

البحوث والمقالات

- حسين عبد الحسن عباس الزهيري، عادل عسيران واثره السياسي في لبنان ١٩٣٦-١٩٥٣،"مجلة جامعة ذي قار العلمية" (مجلة) ، مجلد ١٠، العدد ٤، كانون الاول٢٠١٥.